

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٣٥

الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غاريسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولت الرئاسة نائبة الرئيسة، السيدة (اليمن) والسيد ماكي سي كينكيلا أوغوستو (أنغولا)، والسيد إيهور هوميني (أوكرانيا) والسيد كونرود هانت (أنتيغوا وبربودا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

## البند ١١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد إيف إيريك أهوسوغبمي والسيد أمجد قائد القميم والسيد ماكي سي كينكيلا أوغوستو والسيد إيهور هوميني والسيد كونرود هانت، أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

## (ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/73/483)

الرئيسة بالنيابة: توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٤ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩: السيد سيد ياور علي (باكستان)، والسيد روبرت نغييه مولي (كينيا)، والسيد توشيرو

تقرير اللجنة الخامسة (A/73/481)

الرئيسة بالنيابة: توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٦ من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وهم: السيد إيف إيريك أهوسوغبمي (بنن)، والسيد أمجد قائد القميم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1837785 (A)



(فرنسا) والسيدة كارلين غاردنر (جامايكا)، والسيد علي كير (ليبيا)، والسيد بوغوسلاف وينيد (بولندا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هؤلاء الأشخاص أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؟  
تقرر ذلك.

**الرئيسة بالنيابة:** في الفقرة ٨ (ب) من التقرير نفسه، توصي اللجنة الخامسة أيضا الجمعية العامة بتسمية السيد العربي جكتا (الجزائر) رئيسا للجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد العربي جكتا رئيسا للجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؟  
تقرر ذلك.

#### (و) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

(أ) **مذكرة من الأمين العام (A/73/479 و A/73/479/Corr.1)**

**الرئيسة بالنيابة:** كما هو مبين في الوثيقة A/73/479، يتعين على الجمعية العامة أن تقوم خلال الدورة الحالية بتعيين عضو ملء الذي سينشأ في وحدة التفتيش المشتركة نتيجة انتهاء مدة عضوية السيدة كيكو كاميوكا (اليابان) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

ووفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يتشاور رئيس الجمعية العامة مع الدول الأعضاء لوضع قائمة بالبلدان - وفي هذه الحالة، هناك بلد واحد - التي يُطلب منها أن تقترح مرشحا للتعيين في وحدة التفتيش المشتركة. وكما ورد في الوثيقة A/73/479، قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٨/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر

أوزاوا (اليابان) والسيد تونيس سار (إستونيا) والسيد برت دينيس شيفر (الولايات المتحدة الأمريكية).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد سيد ياور علي والسيد روبرت نغويه مولي والسيد توشيرو أوزاوا والسيد تونيس سار والسيد برت دينيس شيفر أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

#### (د) إقرار تعيين أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية

**تقرير اللجنة الخامسة (A/73/485)**

**الرئيسة بالنيابة:** أوصت اللجنة في الفقرة ٤ من تقريرها، بأن تقرر الجمعية العامة تعيين الأمين العام للسيدة كيكو هوندا (اليابان) عضوا عاديا في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تقرر تعيين الأمين العام للسيدة كيكو هوندا عضوا عاديا في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؟

تقرر ذلك.

#### (د) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

**تقرير اللجنة الخامسة (A/73/485)**

**الرئيسة بالنيابة:** توصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٨ (أ) من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩: السيد أندرو غباي بانغالي (سيراليون)، والسيدة ماري - فرانسواز بكتل

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود الفرعية (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (و) من البند ١١٧ من جدول الأعمال.

شغلت الرئيسة مقعد الرئاسة.

### البندان ١٢٢ و ١٢٣ من جدول الأعمال

#### تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

#### تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أترأس افتتاح مناقشة الجمعية العامة بشأن بند جدول أعمالها المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. طوال ما يقرب من ثلاثة عقود من المداولات، سعت تلك العملية إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها وفعاليتها وتحسين أساليب عملها. وتأتي مناقشة اليوم في لحظة حرجية للغاية بالنسبة لتعددية الأطراف، والأمم المتحدة في صميمها. وما من شك في أنه، لعدة أسباب، تثار الشكوك حول قدرة النظام المتعدد الأطراف على إيجاد حلول للتحديات العالمية التي تواجهها. وعلى الرغم من أن التحديات التي نواجهها أصبحت عالمية أكثر فأكثر، تتطلب حلولاً متعددة الأطراف، فإننا نشهد توجهات نحو الأحادية والانعزال.

ومع ذلك، من المشجع أيضاً أن هذه الاتجاهات أدت إلى الإدلاء ببعض البيانات التي تؤكد مجدداً تعددية الأطراف، وهي من أقوى البيانات التي استمعنا إليها منذ عقود.

لقد عدت الليلة الماضية من احتفالات إحياء ذكرى الهدنة التي تمت في عام ١٩١٨ في باريس، وكان تمثيل الجمعية العامة فيها ينطوي على أهمية رمزية بوصفها برلمان العالم. وقد أحضرت في جعتي رسائل سلام وتعزيز دعم للتعددية، فضلاً عن توقعات كبيرة لعمل الجمعية، تلك الرسائل من رؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا في الاحتفال. كذلك فإن الدعوة القوية التي وجهها زعماء العالم إلى إنشاء نظام عالمي يقوم على تعددية

٢٠٠٦، أن يقوم رئيس الجمعية العامة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عند وضع قائمة البلدان التي سيطلب منها اقتراح مرشحين، وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي للوحدة، بدعوة الدول الأعضاء إلى أن تقدم أسماء البلدان ومرشحي كل منها في الوقت نفسه، على أن يكون المرشحون المقدمة أسماءهم هم، قدر الإمكان، نفس المرشحين الذين تنوي تلك الدول الأعضاء اقتراحهم للتعين من جانب الجمعية العامة، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي.

وبعد إجراء المشاورات اللازمة، أود أن أبلغ الجمعية بالمعلومات الواردة من رئيس مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والتي تفيد بأن المجموعة أيدت أن تكون اليابان البلد الذي سيقتراح مرشحاً لشغل الشاغر من بين دول آسيا والمحيط الهادئ. ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، والقرار ٢٣٨/٦١، سيطلب من اليابان تقديم اسم مرشح وسيرته الذاتية التي توضح مؤهلات المرشح ذات الصلة بالمهمة.

أود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً لقرار الجمعية ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تتوفر لدى المرشحين الخبرة في واحد على الأقل من المجالات التالية: الرقابة، مراجعة الحسابات، التفتيش، التحقيق، التقييم، الشؤون المالية، تقييم المشاريع، تقييم البرامج، إدارة الموارد البشرية، الشؤون التنظيمية، الإدارة العامة، الرصد و/أو الأداء البرنامجي، بالإضافة إلى المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية.

وبعد إجراء المشاورات المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، سيقدم رئيس الجمعية العامة اسم المرشح للتعين في وحدة التفتيش المشتركة.

في ذلك السياق، أود أن أقول انه يشرفني أن أكون أول رئيس للجمعية العامة يجري حوارا تفاعليا مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية التي أدخلت مزيدا من الشفافية والشمولية إلى عملية الاختيار. وأتوق إلى تحسين الحوار غير الرسمي لاختيار خليفتي، كما نص عليه بالفعل القرار ٣١٣/٧٢ المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، بما في ذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية لحوار تفاعلي غير رسمي. ونتطلع أيضا إلى رؤية المزيد من المرشحات لمنصب الرئيس، لكوني المرأة الرابعة التي تشغل هذا المنصب المرموق من بين الرؤساء الـ ٧٣ الذين شغلوه منذ إنشاء الأمم المتحدة.

لقد أمكن تحقيق هذه الإنجازات بفضل المشاركة البناءة للدول الأعضاء والتزام الرئيسين المشاركين للعملية. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد أشادة خاصة بالسفيرين دروبنيك، ممثل كرواتيا، وميخيا فيليس، ممثل كولومبيا، على عملهما المتفاني بوصفهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأني على ثقة بأن الجمعية ستقدم دعمها الكامل للرئيسين المشاركين المعينين حديثا، السفيرة بحوث، ممثلة الأردن والسفير ملينار، ممثل سلوفاكيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال أمامنا مجال لإدخال مزيد من التحسينات على الطريقة التي ندير بها أعمالنا في الجمعية العامة. وأود أن أشير إلى بعض المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها.

أولا، يجب أن تحافظ المناقشة العامة على أولويتها وأسبقيتها بوصفها منتدى فريدا لقادة العالم لمناقشة أكثر القضايا إلحاحا في العالم. وفي هذا الصدد، علينا أن نتأكد من أن الأنشطة الموازية لا تطغى على المناقشة نفسها. لقد أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء العدد الهائل من الأنشطة التي جرت خلال هذه المناقشة العامة الأخيرة. وعقدت ستة اجتماعات رفيعة المستوى وعقدت المجموعات الإقليمية والسياسية الأخرى،

الأطراف خلال المناقشة العامة للجمعية كانت إيدانا بالتزام مطمئن بعكس اتجاه المد السلبي. أما المستوى القياسي للمشاركة في تلك المناقشة فكان دليلا آخر على الأهمية المتجددة التي يعلقها قادة العالم على الدور المحوري للأمم المتحدة في تعددية الأطراف. وبوجود ١٢٦ وفدا ممثلا على مستوى رؤساء الدول والحكومات، كان ذلك جلالة على أكبر حدث رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة منذ مؤتمر القمة العالمي المنعقد في عام ٢٠٠٥. ومن جهتي أنا، فقد اعتبرتها مسؤولية شخصية تتمثل في التمسك بقيم وأهمية الجمعية العامة، ليس هنا في نيويورك فحسب، بل أن ذلك ينسحب على كل التزاماتي الرسمية.

إذا احتجنا إلى ولاية جديده لإعادة تنشيط حادة للجمعية العامة، فما كان للرسالة أن تكون أقوى من ذلك. إن الحاجة إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة، الهيئة الأكثر تمثيلا، والسلطة التداولية الرئيسية لمنظمتنا، ضرورة لجهودنا الرامية إلى التصدي بفعالية للتحديات العالمية، ومن أجل عدم ترك أحد وراء الركب في السعي للوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والخبر السار بالنسبة لنا هو أنه لا يتعين علينا أن نبدأ من الصفر عندما يتعلق الأمر بتنشيط أعمال الجمعية. وفي الواقع اتخذنا العديد من القرارات في الدورات السابقة التي أسهمت في إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة. ويجب أن نبني على الإنجازات العديدة التي تحققت حتى الآن، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، إنشاء عمليات اختيار وتعيين أكثر شفافية لكل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة؛ وإدخال أداء القسم اليمين إلى المنصب، ومدونة قواعد السلوك والمسائل الأخرى المتعلقة بمكتب الرئيس؛ والبدء بالحوارات الصباحية بوصفها مجالا لإجراء مناقشة حقيقية وبناءة فيما بين الممثلين الدائمين، وأشيد بسلفي المباشر في رئاسة الجمعية العامة، السيد ميروسلاف لايتشاك؛ وتحديد إطار زمني واضح لانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن؛ وتحسين أساليب العمل فيها.

ثالثاً، في سياق تعزيز المساءلة والشفافية والذاكرة المؤسسية لمكتبي، أود أن أكرر التزامي بضمان استمرارية أفضل الممارسات لأسلافي، بما في ذلك من حيث الإفصاح المتعلق بالتمويل، والموظفين، وتفاصيل السفر الخاصة بمكتبي. إني ابني على ممارسة التنسيق الوثيق مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عقد الاجتماعات وتبادل ملخصات المناقشات الشهرية مع رئيسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وأعمل أيضاً لكفالة التعاون الوثيق والمنظم مع الأمين العام.

وعلاوة على ذلك، فإني ملتزمة بالاستفادة على نحو أفضل من إمكانيات المكتب في جهودنا الرامية إلى زيادة تحسين جدول أعمالنا والطريقة التي نحقق بها ذلك. وقد كان لمكتب الرئيس بالفعل تأثير واضح على الطريقة التي نتواصل بها، ونعزز الاستمرار في تعزيز الاتصالات لكي نضمن فهم شعوب العالم لأعمالنا ونتائجها، ودعمها لها. أما فيما يتعلق بقدرتي على عقد الاجتماعات، فسأسعى جاهدة إلى الإسهام في زيادة ترشيد عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى والمناقشات المواضيعية. لذلك سأركز على الاجتماعات والأحداث المأذون بها بالفعل للمساهمة في المجالات المحددة في أولوياتي للدورة، مع الحد من عدد المبادرات الجديدة.

إني لعلّي ثقة بأن الدول الأعضاء خلال الدورة الحالية ستواصل النظر في السبل الممكنة لزيادة تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب الرئيس. وستتاح لنا الفرصة لتقديم المعلومات اللازمة لكي تنظر فيها الجمعية العامة من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بعدم إتاحة الوقت للتحضير للرئيس الجديد، الذي عادة يتولى الرئاسة قبل أيام قليلة فقط من بداية المناقشة العامة، فضلاً عن مسائل من قبيل الموظفين وتعبئة التمويل اللازم لضمان توفر الموارد المستدامة للعدد المتزايد من الولايات التي يقتضي الأمر إنجازها، وأن يكون بالإمكان التنبؤ بتلك الموارد.

وفرادى الدول الأعضاء، ومنظومه الأمم المتحدة نفسها، نحو ٥٦٠ اجتماعاً آخر. وهو رقم قياسي يبلغ في مجموعه أكثر من ٦٠٠ نشاط. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان ذلك مثمراً حقاً وفي بدور الجمعية العامة باعتبارها مجالاً للحوار والمداولات حول الشؤون العالمية على أعلى المستويات. بالنسبة للدورة الرابعة والسبعين، فإننا نكد بالفعل فيما يتعلق بالمواعيد والترتيبات التنظيمية للأسبوع الأول المزدحم جداً بالفعل، مع العديد من الأحداث الموازية التي صدر بها تكليف. ويجب أن نعالج هذه المسألة بشكل جماعي في إطار زمني محدد، كجزء من عملية التنشيط.

ثانياً، ينبغي أن ننظر في إمكانيات زيادة تبسيط جدول أعمالنا حتى يمكننا تكريس المزيد من الوقت لإجراء حوار حقيقي، واستعراض تنفيذ القرارات، وتعزيز نوعيتها وفعاليتها. ويجب أن يكون تناول مسألة العدد المتزايد من بنود جدول الأعمال والقرارات، فضلاً عن طولها وما يترتب على ذلك من إطالة عمليات التفاوض، جزءاً من ذلك الحوار والمشاركة. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بقياده غيانا في اتخاذها القرار بإزالة البند ١٦ من جدول الأعمال بوصفه بنداً قائماً بذاته في جدول أعمال هذه الدورة التي ينبغي لها أن تلهمنا جميعاً وأن تولد زخماً نحو زيادة تبسيط عملنا.

لا بد من معالجة مشكلة مناسباتنا وقضايانا المتعددة والمتداخلة من خلال عملية مواءمة لجدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية التابعة للجمعية، ولا سيما اللجنتان الثانية والثالثة، مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأحضر الدول الأعضاء على العمل بجد على هذه العملية بغية معالجة الثغرات والازدواجية في جداول أعمالنا المختلفة، والتأكد من أننا نؤدي عملنا بفعالية وكفاءة للشعوب التي نتواجد هنا لخدمتها.

أولاً، فيما يتعلق باختيار الأمين العام وتعيينه، ينبغي أن تظل العملية شفافة وديمقراطية وشاملة لجميع الدول الأعضاء لتمكين الجمعية العامة من المشاركة فيها بفعالية وكفاءة. وتذكر حركة عدم الانحياز باعتزاز الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة بموجب المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ و ٣٢٣/٧١ المتخذة بتوافق الآراء. وبينما نرحب بتوقيع الرسالة المشتركة التي يطلق من خلالها رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن رسمياً بداية العملية، فهناك فهم راسخ لدى الحركة بأن الإجراءات الجديدة، بغض النظر عن المرحلة التي يتم الوصول إليها في تقديم المرشحين، وعلى النحو المبين في الرسالة المشتركة، ستبقى الإطار الرئيسي الذي سيتم التقيد الصارم به في المستقبل لعمليات الاختيار والتعيين. وندعو رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى مواصلة عقد اجتماعات غير رسمية في الوقت المناسب من أجل تبادل الآراء مع المرشحين الذين تقدّمهم الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة على أهمية توفير جداول زمنية واضحة لعملية الاختيار والتعيين لمنصب الأمين العام، استناداً إلى القرار ٣٢١/٦٩، الذي يتضمن إصدار الرسالة المشتركة المذكورة التي تغطي تقديم المرشحين، والانتهاء من جلسات استماع الجمعية العامة لجميع المرشحين، وعملية الاختيار التي يجريها مجلس الأمن، وبلي ذلك اتخاذ الجمعية العامة قرار التعيين. وندعو حركة عدم الانحياز رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى العمل بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء بشأن تلك الجداول الزمنية. وكما نضمن أن يكون الانتقال سلساً وفعالاً، ينبغي أن يُعيّن الأمين العام في أبكر وقت ممكن، ومن الأفضل أن يتم التعيين قبل شهر على الأقل من موعد انقضاء فترة الأمين العام المنتهية ولايته. ونرحب بالمزيد من المناقشة في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة

وأودّ أن أختتم بالدعوة إلى تعزيز الالتزام السياسي من جانب جميع الدول الأعضاء لكي نتمكن من التوصل إلى سبل تتسم بالجرأة والابتكار لجعل الجمعية العامة ذات صلة بجميع الناس. ولا خيار لنا في ذلك إذا أردنا الحفاظ على القيم والمؤسسات والممارسات التي هي الضمان الوحيد للسلامة والأمن والرخاء في العالم.

**السيد بصديق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وهي واحدة من أكبر المجموعات المشتركة بين الأقاليم، وتضم ١٢٠ دولة عة عضواً. أودّ في البداية أن أعرب عن الاحترام لجميع المراسم الاحتفالية، بما في ذلك التقدير للرئيسين المشاركين ورئيسة الجمعية العامة.

ونكرر التأكيد على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر بالغ الأهمية في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. فتنشيط الجمعية العامة سيسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الأوسع، وتحسين الحوكمة على الصعيد الدولي، وتعزيز تعددية الأطراف. إن إجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة والقدرة على تحديد واضح للأسباب الكامنة وراء أي قصور في التنفيذ أمران حاسماً الأهمية في ضمان أن نتمكن من إحراز تقدّم في إلغاء المعوقات التي لا تزال تحول دون عملية إعادة تنشيط الجمعية وإعمال طاقاتها الكامنة كلها.

ونتفق تماماً مع نص وروح القرارات ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠ و ٣٢٣/٧١ و ٣١٣/٧٢ المتخذة بتوافق الآراء، والتي تشكل أحجار الزاوية في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تُذكر الحركة بالقرار المتخذ في الفقرة ٤ من القرار ٣٠٧/٦٨، وكذلك في القرارات الأربعة المذكورة آنفاً، بشأن مواصلة عملية الاستعراض الشامل لمخزون القرارات المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة وحالة تنفيذها. ونود اليوم أن نشدد على النقاط التالية.



في أوانه، والذي ينبغي أن تسبقه مشاورات واسعة النطاق ومستفيضة مع جميع الدول الأعضاء، فضلاً عن ضمان أن الإجراء الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن التوصية التي يتقدم بها مجلس الأمن يتواءم تماماً وبصورة صارمة مع المادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، بما في ذلك التصويت بالاقتراع السري.

وترحب حركة بلدان عدم الانحياز بالتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن - بشأن إطلاق العملية وتعميم المعلومات عن المرشحين - الذي ظهر أثناء اختيار الأمين العام الحالي، وتشجع مجلس الأمن والجمعية العامة على تحسين تفاعلهما في كل مرحلة من مراحل العملية من أجل مواصلة تعزيز الشفافية. وإذ تضع الحركة في اعتبارها أهمية أفضل الممارسات والدروس المستفادة من آخر عملية اختيار الأمين العام وتعيينه، فإنها ترى أن الفريق العامل المخصص ينبغي أن ينظر في تجميع خلاصة وافية لأفضل الممارسات للرجوع إليها في المستقبل. وقد لاحظنا الطلب الذي أرسلته الأمانة العامة إلى جميع الدول الأعضاء تشجعها فيه على تسمية مرشحين من أجل استكمال البحث عن الأمين العام الجديد وضمان تقديم مجموعة كبيرة من المرشحين لشغل الوظائف في رتبة وكيل الأمين العام، فضلاً عن الترحيب بتعيين مرشحات. وفي هذا الصدد، تشدد الحركة على الحاجة إلى ضمان أن يتم تعميم المعلومات عن الوظائف المتاحة على مستوى وكيل الأمين العام وغيره من الوظائف العليا في وقت مبكر وبصورة أعم إلى عموم الأعضاء. وينبغي مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب للتناوب الإقليمي والجغرافي والمساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥٩ من القرارات ٢٤١/٥١، و ٣٢١/٦٩، و ٣٠٥/٧٠، و ٣٢٣/٧١. وتشجع حركة بلدان عدم الانحياز على بذل الجهود الرامية إلى تحسين عملية اختيار الرؤساء التنفيذيين وتعزيز الشفافية والشمول والمصادقية في هذه العملية، بما في ذلك عن

لجميع الخيارات المتعلقة بمدة التعيين وإمكانية التجديد لمدة ولاية منصب الأمين العام.

وتود الحركة إبراز المناقشة التي جرت في الفريق العامل المخصص والتي تؤكد على استصواب أن ينظر مجلس الأمن في تقديم مجموعة من المرشحين إلى الجمعية العامة من أجل التعيينات المقبلة للأمين العام، ونشدد على ضرورة مواصلة المناقشة بشأن عملية التعيين. ونشجع زيادة الانفتاح خلال عملية الاختيار والتعيين تلك وندعو رئيس مجلس الأمن إلى إعلان نتائج الاقتراع المبدئي في حينها، مع إيلاء الأولوية للدول الأعضاء. وتؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى على أنها لا تنوي التشكيك في سرية عملية الاقتراع المبدئي لأنها تتناول النتائج. كما نعتقد، على النحو المقترح في تقرير عام ٢٠١١ (A/66/234) الصادر عن وحدة التفتيش المشتركة، بأن الممارسات السائدة المتبعة في انتخاب الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى قد تكون مناسبة أيضاً لتعيين الأمين العام. ولذلك نوصي بالنظر في الممارسات القائمة. وتدعو الحركة أيضاً وحدة التفتيش المشتركة إلى أن تدرج في برنامج عملها إعداد التحليلات والتوصيات بشأن اختيار الرؤساء التنفيذيين وكبار المديرين وتعيينهم في منظومة الأمم المتحدة. ونود أيضاً أن نوجه الانتباه إلى مسألة الوعود التي يقدمها المرشحون مقابل الحصول على الدعم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الأمر الذي وصف في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١.

ونرحب بالعدد الكبير من النساء المرشحات للهيئات الفرعية للجمعية العامة في جهودها لتعزيز التوازن بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٤٤ من القرار ٣٢٣/٧١ والفقرة ٣٢ من القرار ٣١٣/٧٢، ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المرشحات. ونكرر التأكيد على أن إجراءات الجمعية العامة لتعيين الأمين العام ينبغي أن تتم في امثال تام لولاية الجمعية. ويشمل ذلك تقديم مشروع القرار ذي الصلة

بالعلاقة الوظيفية بين أجهزتها الرئيسية، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرحب بإنشاء آلية دائمة للحوار بين البعثات الدائمة والأمانة العامة في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ونتطلع إلى استمرار المناقشات في هذا الإطار.

وأخيراً، وفيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، نرحب بالفقرة ٥٨ من القرار ٣١٣/٧٢، التي تلاحظ مع التقدير التغييرات في شكل يومية الأمم المتحدة وإنتاجها وتحريرها، وتطلب إلى الأمانة العامة مواصلة تحسين اليومية وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة ٥١ من القرار ٣١٣/٧٢. كما نرحب بالفقرة ٥٢ من القرار ٣١٣/٧٢ والفقرتين ٤٧ و ٤٨ من القرار ذاته حول موضوع الإخطار بأسماء المرشحين للانتخاب في الأمانة العامة، حيثما كان ذلك ممكناً، قبل ٤٨ ساعة على الأقل من إجراء الانتخابات، فضلاً عن طباعة أسمائهم على بطاقات الاقتراع، والقرار القاضي بأنه في يوم الانتخابات ينبغي أن تقتصر مواد الحملات الانتخابية في قاعة الجمعية العامة أو في قاعة اجتماعات اللجنة على صفحة واحدة من المعلومات عن المرشحين.

وخلال السعي لمواصلة تحسين كفاءة أعمال الجمعية العامة، فإننا نؤمن إيماناً قوياً بأنه ينبغي النظر في بعض مشاريع القرارات مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات، على أن يكون ذلك بموافقة واضحة من الدولة أو الدول، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الفريق العامل المخصص، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من القرار ٣١٣/٧٢. وتود حركة بلدان عدم الانحياز أن تشير هنا إلى أن الجمعية العامة قد شجعت اللجان الرئيسية على مواصلة النظر في مقترحات بشأن أساليب عملها وتقديمها خلال الدورة الحالية. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً على الطابع الحكومي الدولي والشامل لتلك المناقشات بشأن أساليب العمل، والتي يجب أن تضم جميع

طريق تنظيم اجتماعات لتبادل الرأي مع المرشحين لشغل هذه الوظائف، حسب الاقتضاء.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، تجد الحركة أنه من المشجع أنه قد تم اعتماد قسم تولي المنصب ومدونة أخلاقيات لرئيس الجمعية العامة للمرة الأولى في تاريخ الجمعية العامة. لقد جعل التوسع في أنشطة الجمعية من حضور الرئيس ومشاركته الفعالة أمراً أساسياً طوال العام. كما أننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى تخصيص المزيد من الوظائف الدائمة لمكتب رئيس الجمعية العامة، ونقدر الدعم الملموس الذي قدمته بعض الدول الأعضاء إلى مكتب رئيس الجمعية العامة عن طريق انتداب موظفين لديه من بعثاتها. كما تؤكد الحركة على أنه من الأهمية بمكان كفالة نجاح عمليات الانتقال السنوية بين الرئيس المنتهية ولايته والرئيس المقبل للجمعية العامة، وتدعم العملية التي يقدم من خلالها الرؤساء السابقون موجزاً بشأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات إلى من يخلفونهم. وتؤيد الحركة تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة على نحو فعال وحقيقي، فضلاً عن تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية للمكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ثالثاً، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، تؤكد الحركة مجدداً على أن أساليب العمل ليست سوى خطوة على الطريق نحو إدخال المزيد من التحسينات الجوهرية الرامية إلى استعادة وتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها. كما نؤكد على أهمية الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي الشامل والديمقراطي للأمم المتحدة وضمان أن تتشاور الدول الأعضاء مع المنظمة. وتشدد الحركة على الحاجة إلى الاحترام الصارم من جانب الدول الأعضاء للامتيازات التي يخولها الميثاق التي تتمتع بها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة. ونؤيد أيضاً المبادرة الرامية إلى ضمان التنفيذ السليم للميثاق فيما يتعلق



محاولة للتعويض عن الحالة المتطورة. ويتمثل المعيار الرئيسي الذي ينطوي عليه تحقيق هذا الهدف في تزايد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالنظر إلى حقيقة انضمام ٤٦ دولة عضو جديدة إلى الأمم المتحدة منذ آخر قرار اتخذ بشأن هذه المسألة، عام ١٩٧٧ (القرار ١٠٣/٣٢).

وللأسف، رفضت بعض الدول الأعضاء ذلك الاقتراح خلال المفاوضات بشأن القرار ٣١٣/٧٢. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى الطابع السياسي للمسألة، قررت حركة عدم الانحياز أن تقدم في الأسابيع القليلة القادمة إلى الجمعية العامة مشروع قرار مماثل للقرارات المتخذة في أعوام ١٩٦١ (١٦٥٩-د)، و ١٩٧١ (٢٧٩٨-د) و ١٩٧٧ (١٠٣/٣٢)، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في كفالة الامتثال لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

في الختام، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجددا التزامها بمواصلة المساهمة بشكل فعال وبناء في عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونأمل أن نرى الوفود الأخرى تتبع نهجاً مماثلاً، ونود أن نذكر الجمعية بأننا نتكلم باسم ١٢٠ دولة عضواً في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حركة عدم الانحياز تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع الرئيسين المشاركين، اللذين هُنتهما على تعيينهما مؤخراً، وكذلك معكم، السيدة الرئيسة، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، بهدف تعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها جهازاً رئيسي للتداول وتقرير السياسات. وسنواصل تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تحقيق الشمول والشفافية والكفاءة في الأمم المتحدة.

**السيدة تانغ (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

الوفود. ولا تزال الحركة تؤكد على أنه ينبغي تكريس مزيد من الوقت للمفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع. لقد اعتمد القرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة (القرار ٣١٣/٧٢) في العام الماضي بتوافق الآراء، كما نعلم. إلا أننا لا نزال مصرين على أن توافر قدر أكبر من المرونة ينبغي أن يكون هو القاعدة التي تحكم جميع الدول الأعضاء خلال الجولة المقبلة من المفاوضات، فتوافق الآراء يعني التراضي فيما بين جميع الدول الأعضاء.

وتدعو الحركة إلى اتخاذ التدابير المناسبة الرامية إلى تعزيز الوعي العام بدور الجمعية العامة وأنشطتها وتشجيع وسائط الإعلام على تقديم تقارير عن أعمال الجمعية. لقد رحبنا بالفقرة ٤٠ من القرار ٣١٣/٧٢، التي قررت مواصلة النظر في سبل ترشيح عدد المناسبات الجانبية التي تعقد خلال الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة. ويشمل ذلك تعزيز تنسيق عملية التنشيط مع أعمال لجنة المؤتمرات. كما ينبغي لنا أن نلقي نظرة فاحصة على الترتيبات اللازمة لعقد المناقشات في الجمعية العامة ومجلس الأمن ومتابعتها، بالنظر إلى عدد الوفود المشاركة. كما نقترح عقد جلسات إحاطة إعلامية، حسب الاقتضاء، مع رؤساء اللجان الرئيسية، فضلاً عن عقد اجتماع مع الأمين العام. وتدعو الحركة إلى تحسين رصد تنفيذ القرارات السابقة.

وقبل أن أختتم بياني، نود التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى استعراض القاعدة ١٥٥ من النظام الداخلي للجمعية، بشأن تكوين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، مع مراعاة مبدئي الكفاءة والتمثيل الجغرافي العادل. وفي هذا السياق، قدمت الحركة اقتراحاً أولياً، عدله الرئيسان المشاركون، والذي قبلته الحركة كاقترح بديل. ويتمثل الهدف منه في استعراض تكوين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الذي لا يتفق في الوقت الراهن مع مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. ونود أن نؤكد على أنه قد تم استعراض تشكيلها ثلاث مرات في

آسيا الأمين العام إلى أن يتخذ القرارات المتعلقة بالتعيينات على أساس الجدارة مع مراعاة التوازن الجنساني والجغرافي.

ثانياً، تقدر الرابطة الجهود الرامية إلى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. ويتمثل أحد التحسينات المفيدة للغاية للذاكرة المؤسسية للمكتب في تقارير تسليم المهام التي يعدها الرئيس المنتهية ولايته، التي توفر موجزًا مفيدًا لإنجازات المكتب وتقدم توصيات عملية للرئيس المقبل. وتلاحظ الرابطة أن إحدى توصيات القرار ٣١٣/٧٢ هي أن عملية انتخاب رئيس الجمعية العامة ينبغي أن تكون أكثر وضوحًا. ويسرنا أن الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة سينظر في هذه المسألة خلال دورته الحالية.

ثالثاً، تقدر الرابطة، كمجموعة إقليمية تُثمن عالياً التوافق والحوار، مبادرة الحوارات الصباحية التي أطلقها رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة. فقد أتاحت هذه الحوارات سياقاً مكن الممثلين الدائمين من تبادل الآراء بصراحة، مما أسهم إسهاماً كبيراً في عمل الجمعية العامة. ونشجع على استمرارها ونرحب باعتمادكم، سيدي الرئيس، عقد "لقاءات صباحية".

رابعاً، ترحب الرابطة بالتحسينات التي أُدخلت على أساليب عمل الجمعية العامة، بما في ذلك في عملية الانتخابات، من قبيل التحسينات في بطاقات الاقتراع والتي أسفرت عن انخفاض كبير في عدد بطاقات الاقتراع الباطلة. ويسرنا أيضاً أن مواد الحملات الموزعة في يوم الانتخابات توافقت عموماً مع مقررات الجمعية العامة. وتؤيد الرابطة مواصلة العمل بشأن المفهوم والنطاق المحتملين للمبادئ التوجيهية للحملات الانتخابية. ولا ينبغي لهذه المبادئ التوجيهية أن تضر بأي دولة عضو بل ينبغي أن تركز على تعزيز الشفافية والإنصاف، فضلاً عن توفير مجموعة من المعايير المتفق عليها بصورة جماعية ترمي إلى كفالة أن الحملات الانتخابية لا تتحول إلى سباق نحو القاع.

تؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به للتو ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للرئيسين المشاركين في الدورة السابقة، السفير فلاديمير دروبنيك، ممثل كرواتيا، والسفيرة ماريا إيما ميخيا فيليس، ممثلة كولومبيا. ونوجه الشكر للسفير دروبنيك على إسهاماته في عملية التنشيط خلال السنوات الخمس الماضية. وتود رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تحنئ السفارة سيما سامي بحوث، ممثلة الأردن، والسفير ميشال ملينار، ممثل سلوفاكيا، على تعيينهما رئيسين مشاركين خلال الدورة الحالية. ونحن على ثقة بأنهما سينجحان في توجيه العملية قدماً.

ما فتئت الرابطة تؤيد بقوة تعددية الأطراف والأمم المتحدة. ودأبنا على الدعوة إلى جعلها منظمة أكثر كفاءة وفعالية وخضوعاً للمساءلة. فتنشيط أعمال الجمعية العامة، الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وتقرير السياسات في الأمم المتحدة، عنصر حاسم من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ومن الضروري أن تظل الأمم المتحدة والجمعية العامة تعملان بمرونة وبصورة مستجيبة كي تتمكن من التصدي بفعالية للتحديات المتغيرة. وتود رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتقدم الكبير المحرز في السنوات الأخيرة وترحب باتخاذ القرار ٣١٣/٧٢. ولكن تنشيط الجمعية العامة عملية مستمرة. ولا يسعنا أن نفقد الزخم، ولا سيما مع تسارع وتيرة العمل في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تود الرابطة الإدلاء بالنقاط التالية.

أولاً، نرحب بالتحسينات التي أُدخلت على عملية اختيار وتعيين الأمين العام، والتي أدت إلى معيار جديد من الانفتاح والشفافية بغية ضمان اختيار أفضل مرشح لشغل هذا المنصب الهام. ولكن هناك مجالاً لعمل المزيد. وبالإضافة إلى ذلك، نكرر التأكيد على أن التحسينات التي أُدخلت على عملية اختيار وتعيين الأمين العام يجب أن تمتد لتشمل جميع التعيينات في المناصب العليا في الأمم المتحدة. وتدعو رابطة أمم جنوب شرق

الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ويجدونا الأمل في أن يولد هذا الإجراء زخماً نحو مزيد من تبسيط جدول الأعمال. ويجب أن يكون للكيف الأسبقية على الكم حتى نتمكن من ضمان استمرار مصداقية الأمم المتحدة وأهميتها.

**السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):** بصفتي الوطنية، أشاطركم السرور الذي أعريتم عنه في هذا الصباح، سيدي الرئيس، بشأن حقيقة أنكم تترأسون هذه الجلسة عن التقدم المحرز في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وهي مجموعة أقاليمية تتألف من ٢٥ بلداً من البلدان الصغيرة والمتوسطة تسعى إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وهي: الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، الدانمرك، رواندا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غانا، فنلندا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، وبلدي، كوستاريكا.

نود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. لقد رحبنا باتخاذ القرار ٣١٣/٧٢، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السيد فلاديمير دروبنيك، الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا، والسيدة ماريا إيما ميخيا فيليس، الممثلة الدائمة السابقة لكولومبيا، على عملهما الممتاز والإبداع والتفاني. ونود أيضاً أن نرحب بالرئيسين المشاركين المعينين حديثاً، السيدة سيما بحوث، الممثل الدائم للأردن والسيد ميشال ميلنار، ممثل سلوفاكيا، وأتمنى لهم حظاً سعيداً في مداولاتهم. ويظل الفريق ملتزماً بتعزيز عملية التنشيط، ويتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، خلال دورة الفريق العامل المخصص في العام المقبل. وفي هذا السياق، نود

أود الآن إضافة بضع كلمات بصفتي الوطنية. أولاً، تؤيد سنغافورة الجهود الرامية إلى استخدام المكتب بمزيد من الفعالية. ونلاحظ أن القرار ٣١٣/٧٢ يتضمن عدة إشارات إلى دور مكتب الجمعية العامة، بما في ذلك النظر في سبل تقليص عدد المناسبات الرفيعة المستوى التي تُعقد أثناء المناقشة العامة. ويشير موجز الرئيس للأسبوع الرفيع المستوى الأخير إلى أن أسبقية المناقشة العامة لا يمكن الحفاظ عليها دون كفالة إدارة الأنشطة الموازية بصورة رشيدة. ونرى أن تلك المسألة ينبغي أن ينظر فيها المكتب بصورة جديدة.

ثانياً، ترى سنغافورة أنه ينبغي مواصلة النظر في إعداد جداول جلسات الجمعية العامة. ويخطر على البال مثالان محددان. أحدهما هو تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. فالموعد المقرر بصورة منتظمة للمناقشة المتعلقة بهذا التقرير هو أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وبما أنه في هذه المرحلة تكون المناقشة العامة قد جرت للتو، فإن مناقشة التقرير في الجمعية العامة لا بد حتماً أن تكون تكراراً. وتعلق النقطة الثانية بتقرير مجلس الأمن، الصادر به تكليف بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. فقد اعتمد مجلس الأمن في هذا العام تقريره السنوي (S/2018/797) في ٣٠ آب/أغسطس (انظر S/PV.8335). وجرى تعميم التقرير رسمياً في ١١ أيلول/سبتمبر، وكان من المقرر عقد المناقشة في الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر. وينبغي إعادة النظر في مواعيد هذه المناقشات بحيث لا تجرى مناقشة هذين التقريرين المهمين بصورة شكلية ومتعجلة. ونعتقد أن المكتب يمكن أيضاً أن يكون منبراً مناسباً لمناقشة تلك المسألة.

أخيراً، ترحب سنغافورة بمواصلة المناقشة بشأن ترشيد أعمال الجمعية العامة. وهذا أمر هام، لأن استمرار التشعب في بنود جدول الأعمال والاجتماعات الرفيعة المستوى لا يمكن إلا أن يؤدي إلى حجم عمل لا يُحتمل. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار غيانا الطوعي بحذف البند ١٦ من بنود جدول أعمال

ينبغي أن تقدم استعراضا عاما لجميع الاجتماعات التي تعقد في الأمم المتحدة وتتضمن عددا من النقاط المرجعية في هذا الصدد. وهذا بمثابة تذكير، بالنظر إلى ما لدى العديد من الدول من تصور لليومية مؤداه أنها أصبحت على مر الزمن أقل موثوقية ومصدر معلومات أقل تيسيرا على المستخدم. وفي رأينا، فإن هذا النص لا يزال يتعين تنفيذه على نحو أفضل، ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة لزيادة تحسين اليومية.

أخيرا، بوصفنا مجموعة مؤلفة من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، نرحب بالجهود الرامية إلى المساعدة على التكافؤ في انتخابات تنافسية، والوقت نفسه، أن نكون واقعيين إزاء القيود التي تعوق تلك العملية. ومما لا شك فيه أن التحدي الرئيسي يتمثل في الانتخابات لعضوية مجلس الأمن. ينبغي للجمعية العامة أن توفر منابر بحيث يمكن للدول الاستناد إليها في عملية صنع القرار، وفي المقام الأول فيما يتعلق بسجل المرشحين والتزامهم.

في ما يتعلق بمجلس الأمن، يحدد ميثاق الأمم المتحدة القدرة على الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين كميّار للعضوية. وبطبيعة الحال، هناك عدة سبل لتقدم هذه المساهمات. منها، على سبيل المثال، أن بعض أعضاء اللجنة الاستشارية للتكنولوجيا قرروا فقط دعم المرشحين الذين أيدوا مدونة قواعد السلوك للجنة المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب. وانضم بالفعل إلى المدونة ما مجموعه ١١٨ دولة، من الدول، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، من جميع مناطق العالم. وهذا يعني أن ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء تتوقع من المجلس أن يتصرف لإنهاء ومنع الأعمال الوحشية، مما يعتبر شهادة على قوة الجمعية عندما تضع ثقلها السياسي وراء أي قضية. يشجع فريق المساءلة والاتساق والشفافية جميع الدول، الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على حد سواء، على

أن نبدي بعض التعليقات بشأن مختلف المواضيع التي سيخاطب الفريق العامل.

يود فريق المساءلة والاتساق والشفافية أن يقدم بعض التعليقات بشأن المجموعة المعنية باختيار وتعيين الأمين العام المقبل والرؤساء التنفيذيين الآخرين، على النحو الذي تناوله القرار ٣١٣/٧٢. بعد اتفاق الفريق العامل المخصص، بتوافق الآراء، بشأن القرارين ٣٢١/٦٩ و ٣٠٥/٧٠، الذي أدى إلى تحسين كبير في مستوى الشفافية في عملية اختيار الأمين العام، ستمثل الخطوة الطبيعية التالية في ترسيخ تلك الإنجازات بدون تأخير. وفي ذلك الصدد، فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذتوا يأسف فريق المساءلة والاتساق والشفافية لعدم تمكن الفريق العامل من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة لعملية الدروس المستفادة من أحدث عملية تاريخية بحق لاختيار الأمين العام. ومع ذلك، نرحب بالقرار لإدراج عبارات عن التناوب الإقليمي والتوازن بين الجنسين في سياق تحديد وتعيين أفضل المرشحين لمنصب الأمين العام. وعلاوة على ذلك، نخطط علما مع التقدير باللغة بشأن الجدول الزمني في عملية اختيار وتعيين الأمين العام، استنادا إلى القرار ٣٢١/٦٩ والقرارات الأخرى ذات الصلة، لأن ذلك يمثل خطوة نحو عملية اختيار أكثر شمولاً وشفافية.

ثانيا، فيما يتعلق بمجموعة التعامل مع تعزيز المساءلة والشفافية والذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، يكرر من جديد فريق المساءلة والاتساق والشفافية أهمية تمكين مكتب الرئيس، وبالنظر إلى أن الجمعية العامة أكثر شمولاً وديمقراطية، وأن الجهاز المختص في المنظمة. لذلك، من المهم للغاية توفير الاستقلالية والوسائل المالية اللازم لمكتب رئيسه لكي يضطلع بمسؤولياته.

ثالثا، يرحب أيضا فريق المساءلة والاتساق والشفافية. بتأكيد القرار ٣١٣/٧٢ للمبدأ القائل بأن يومية الأمم المتحدة

بيد أن اعتماد القرار ٧٢/٣١٣ في أيلول/سبتمبر قد أوضح أيضا أنه لا يمكن للأسف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل، مثل مشاركة المجتمع المدني، وترشيد جدول أعمال الجمعية، ومناقشة وضع مدونة قواعد سلوك لجميع الانتخابات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بهذه المسائل وغيرها، الاسترشاد باللغة المتفق عليها في القرارات السابقة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء حالة الجمود التي واجهناها خلال الدورة السابقة بشأن العديد من المسائل الهامة، ومن المؤكد أننا نأمل أن تكون مفاوضات هذه الدورة بناءة أكثر.

إن تعزيز الجمعية العامة يكتسي الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى. ودعم تعددية الأطراف والنظام العالمي القائم على القواعد ليس بالأمر المسلّم به. والجهد المتواصل لإيجاد سبل جديدة ومبتكرة للعمل أمرٌ حيوي إذا أريد للمجتمع الدولي تنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية، واستخدام الموارد بشكل مستدام. ومن ثمّ، فإن من الواضح أنّ تنشيط أعمال الجمعية أساسي للإصلاح الإجمالي للأمم المتحدة. وإذ نركز على المفاوضات التي تنتظرنا، نعتقد بضرورة أن تهدف قرارات هذه الدورة إلى توحيد العمل الذي تحقق حتى الآن، ونظل ملتزمين بالعمل لتحسين كفاءة أساليب عمل الجمعية العامة وفعاليتها، مع تركيز خاص على التقليل من تداخل المهام وازدواجية العمل. وأود أن أؤكد للجمعية أنّ الاتحاد الأوروبي بمعية دوله الأعضاء سيواصل المشاركة بصورة بناءة في إجراءات الفريق العامل المخصص.

**السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** في البداية، أود أن أقول إنه يتم الالتزام ببروتوكول المناسبات الاحتفالية. أولا، إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

كما أود أن أهنئ الممثلين الدائمين للأردن وسلوفاكيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني

التمسك بمدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية والعمل على تنفيذها.

في الختام، يتوق فريق المساءلة والاتساق والشفافية إلى المفاوضات التي ستجري في العام المقبل، وإلى المشاركة البناءة في اجتماعات الفريق العامل لمواصلة تبادل الآراء مع سائر المجموعات والوفود بغية تحسين أداء الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد كريستيان (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد علمية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أشكركم، سيدي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد الجلسة العام لهذا اليوم. ونود أن نهنئ الممثل الدائم للأردن، سيما سامي بحوث، والممثل الدائم لسلوفاكيا، السيد ميكال ميلينار على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ونتمنى لهما كل النجاح، ونعرب عن دعمنا للعمل المقبل للفريق، وآمل أن يستمر الفريق في التقدم المحرز في الدورات السابقة. كما نعرب عن خالص امتناننا للرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص، السيد فلاديمير دروبنيك، الممثل الدائم لكرواتيا، والسيدة ماريا إيمّا ميخيا فيليس، الممثلة الدائمة السابقة لكولومبيا.

وقد أسهمت القرارات المتخذة مؤخرا بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة إسهاما كبيرا في زيادة كفاءة الجمعية وفعاليتها.



إن مسألة عبء العمل الهائل الذي تواجهه الوفود أثناء الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة غدت أكثر صعوبة. وينتهي الأمر بنا في حالة - ويزداد الأمر سوءا كل سنة - يقوم فيها رؤساء الوفود بالهرولة، بالمعنى الحرفي للكلمة، من حدث لآخر، وفي بعض الأحيان لا يتمكنون من التكلم فيها. ويقلل ذلك من حضور تلك الأحداث، ويحجم من قيمتها العملية، وله أثر سلبي على قدرتنا على عقد الاجتماعات الثنائية التقليدية على هامش الدورة. وهذه الحالة غير مقبولة، ولا سيما نظرا لتحول الجمعية نحو نموذج العمل على مدار السنة الذي ما برحنا الآن نقوم به منذ وقت طويل. وفي هذه الحالة، إذا أردنا أن يكون هناك المزيد من التوازن في الجدول الزمني للاجتماعات الرفيعة المستوى طوال العام والوقت الكافي للوفود، وبخاصة عندما تنطوي على الممثلين الرفيعة المستوى، من أجل تخطيط مشاركتها فيها، بما في ذلك إعداد برامجهم، نرى من الضروري أن تكفل الجمعية العامة تلبية الاحتياجات اللازمة للاضطلاع بهذه الأحداث تلبية كاملة، مما يفترض اتخاذ قرارات بشأن طرائق وأشكال عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى. وإذا لم يحدث ذلك، فسوف نضطر لمواصلة العمل في ظروف لا يمكن التنبؤ بها.

وثمة مجال هام آخر في نشاط الفريق العامل وهو تحديث الإجراءات الإدارية الموحدة للأمانة العامة في مقر الأمم المتحدة. وتحقيق لهذه الغاية، أنشأنا منذ عامين آلية للتعاون غير الرسمي بين البعثات الدائمة للدول الأعضاء والأمانة العامة. وفي العام الماضي قررنا ضرورة أن تتحول الآلية إلى العمل على أساس منتظم. وللأسف، لم يتم إجراء هذا الحوار هذا العام وفي العام الماضي، إلا مرة واحدة. إن إجراء هذا الحوار غير الرسمي مرة في السنة لا يمكن أن يسمى منتظما. وتبين الخبرة المكتسبة من هذه الحوارات الاهتمام الكبير الذي توليه الوفود لها، وتشير بوضوح إلى أوجه القصور في عمل الأمانة العامة، التي يمكن معالجة معظمها دون اضطرار الدول الأعضاء إلى اللجوء إلى

بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. نحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن للفريق العامل، تحت قيادتهما، أن يحقق مرة أخرى تحقيق نتائج ملموسة في عمله. نود أيضا أن نشكر ممثلي كولومبيا وكرواتيا على عملهما الناجح في هذا الصدد.

ما برحت بيلاروس تدعو إلى تنشيط عمل الجمعية العامة، وإلى زيادة مشاركتها في حل المسائل الأكثر إلحاحا التي تواجه المنظمة والمجتمع الدولي قاطبة. وفي كل عام، نستعري الانتباه إلى أهمية الاستفادة المثلى من جدول أعمال الجمعية، وهو في الواقع أمر منصوص عليه في النظام الداخلي للجمعية. لقد ازداد حجم العمل في منظمنا في العقود القليلة الماضية بشكل كبير، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة عدد البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وعدد القرارات، ومن ثم التعليمات إلى الأمين العام بأن يعد تقارير بموجب تلك القرارات. إن وفودنا، وخاصة تلك التي لا تملك موارد وقدرات بشرية كبيرة، هي ببساطة غير قادرة على معالجة حجم المعلومات، وبالتالي معرضة لخطر إغفال جوانب هامة بالنسبة لها لجرد الافتقار إلى الوقت والأيدي العاملة.

وفي هذا الصدد، وتماشيا مع المبادئ التوجيهية لترشيد جدول أعمال الجمعية العامة، نقترح أن يتم استعراض جدول الأعمال وإمكانية النظر في تخفيض عدد بنود جدول الأعمال من خلال التخلص من البنود التي عفا عليها الزمن، إلى جانب الانتقال إلى دورات لاعتماد القرارات تمتد سنتين أو ثلاث سنوات. ويجب تنفيذ هذا التحسين بغية تجنب الازدواجية في عمل أجهزة الأمم المتحدة واللجان الرئيسية للجمعية، وكفالة التحول إلى دورة عمل أطول وأخذ آراء جميع الدول المهتمة قدر الإمكان. ونظرا لأن العناصر التي تنطوي عليها هذه المهمة قد تبدو بعيدة المنال، ولكن الفريق العامل أثبت في كثير من الأحيان بالفعل، قدرته على اتخاذ قرارات رائدة وإستثنائية.



عن الأمل في أن يقوم الرؤساء المشاركون المعينون حديثاً للفريق العامل المخصص، باستخدام أكثر فعالية للآلية القائمة الخاصة به لمعالجة المهام التي ينطوي عليها تنشيط أعمال الجمعية العامة.

**السيد سوزيل (ملديف) (تكلم بالإنكليزية):** يود وفد بلدي تهنئة السيدة سيما سامي بحوث، الممثلة الدائمة للأردن، والسيد ميكال ميلانر، الممثل الدائم لسلوفاكيا، على تعيينهما كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ونود أيضاً أن نشكر السفيرين ماريا إيما ميخيا فيليث، الممثلة الدائمة السابقة لكولومبيا، وفلاديمير دروبنيك، الممثل الدائم لكرواتيا، على تفانيهما وقيادتهما في رئاسة عملية التنشيط في الدورة السابقة.

تظل الجمعية العامة الهيئة العالمية الوحيدة وأهم المحافل لمناقشة التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه المجتمع الدولي. وبالتالي، يتعين أن يؤدي عمل التنشيط تدريجياً إلى تعزيز قدرة الجمعية على إحداث فرق إيجابي في حياة الناس في بلداننا. ولهذا الغاية، نلاحظ مع التقدير، الخطوات التي اتخذت خلال الدورة السابقة. لقد شهدنا تحسينات مهمة في عمل رئيس الجمعية العامة، ونرى الآن المزيد من الشفافية والمساءلة، بما في ذلك في مكتب الرئيس. ونأمل أن نرى سلسلة من الحوارات التي أجراها الرئيس العام الماضي والتي جمعت بين مجموعات صغيرة من الممثلين الدائمين وأتاحت مساحة للحوار الحقيقي بشأن مسائل هامة ذات صلة بالجمعية العامة. ونشجع أيضاً الاجتماعات المنتظمة بين رئيسي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بهدف مساعدة الجمعية العامة على اتخاذ المزيد من القرارات المستنيرة، وإدخال تعديلات ضرورية في تشكيل عمل الجمعية.

وخلال الدورة الثالثة والسبعين الجارية، نود أن نرى مسألة الحملات الانتخابية في الجمعية على جدول أعمال الفريق العامل. كما نعلم جميعاً، أصبحت الحملات أكثر تنافسية

ما يسمى أدوات حالات الطوارئ، التي تتخذ شكل قرارات الجمعية العامة.

وقد تراكم الكثير من المسائل، بدءاً بمسائل تقنية مثل البدء بمنع وقوف سيارات الدول الأعضاء أمام مبنى الأمانة العامة دون إبلاغهم، وتحديد الوقت المخصص لخدمات المراسم من أجل استقبال الزوار، وانتهاءً بالمشكلة الأكثر خطورة في السنوات الأخيرة المتمثلة في قيام الأمانة العامة بمنع أو دعم عقد المناسبات التي تستهدف بوضوح دول أعضاء أخرى، في مقر الأمم المتحدة دون موافقة تلك الدول. إن هذا الأمر يقوض تماماً روح الوحدة والتعاون في الأمم المتحدة ويثير العداء والمواجهة.

كما نود الإشارة إلى أن بيلاروس، بوصفها من الدول الأعضاء المؤسسة في الأمم المتحدة، ما فتئت تؤيد تعددية الأطراف في الشؤون الدولية. ومع ذلك، يوجد الآن اتجاه سلبي ملحوظ نحو تمويل مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة حصراً من موارد خارجة عن الميزانية، الأمر الذي يثير القلق بشأن النزاهة في تمويل عمل المنظمة وما ينطوي من مخاطر على ذلك المبدأ الأساسي. ومما يثير المزيد من الشواغل أن نحو ٩٠ في المائة من تمويل بعض إدارات الأمم المتحدة يأتي من تبرعات الدول الأعضاء، وليس من الميزانية العادية للمنظمة.

على سبيل المثال، ينطبق ذلك على مكتب مكافحة الإرهاب، الذي تنظر إليه بيلاروس بعين الرضا تماماً من حيث المبدأ، لكن النسبة المئوية للتمويل الطوعي لهذه الإدارة تبلغ ٩٣ في المائة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على أساس ميزانيتها العادية التي تسهم فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وينبغي ألا تعتمد على الرعاية.

إن الجمعية العامة هي أكثر هيئة تمثيلية في الأمم المتحدة. ولكي تكون قادرة على العمل لمصلحة الدول، يجب أن تكون قادرة على التكيف مع الواقع العالمي الجديد، والقضاء على الروتين الحكومي وتحسين الإبداع والثقة. وفي هذا الصدد، نعرب

به الممثل الدائم لجمهورية الجزائر باسم حركة عدم الانحياز، ونود الإدلاء بالبيان التالي بصفة وطنية. ترحب دولة الإمارات بقرار رئيسة الجمعية العامة بشأن إعطاء الأولوية لموضوع تنشيط الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط أعمال الجمعية. وذلك ضمن الأولويات السبع التي قامت بتحديددها للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

وفي ظل التزايد الملحوظ في الأنشطة التي يقوم بها رئيس الجمعية العامة خلال السنوات الأخيرة، وانطلاقاً من إيمان دولة الإمارات بأهمية توفير الدعم اللازم لمكتب رئيس الجمعية العامة لتمكينه من تنفيذ الولاية المسندة إليه بفعالية، قام بلدي بتقديم الدعم إلى مكتب رئيسة الجمعية العامة، بما في ذلك إعارة أحد موظفي البعثة للإسهام في جهود وأنشطة مكتبها خلال الدورة الثالثة والسبعين. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى مواصلة المناقشات بشأن الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها خلال هذه الدورة لدعم المكتب.

لقد سعدنا برؤية عدد من القرارات الهامة خلال الدورات السابقة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، تتحول إلى واقع ملموس، بما في ذلك تنظيم حوارات تفاعلية غير رسمية للمرة الأولى مع المرشحين لمنصب رئيس الجمعية العامة، مما أسهم في انتخاب رابع امرأة لشغل منصب رئيسة الجمعية العامة ونحن نتطلع إلى استمرار هذه الممارسة خلال الدورات المقبلة. كما يشيد وفد بلدي بجهود الأمين العام للأمم المتحدة في إطار الالتزام بضمان تحقيق مبدأ تكافؤ الجنسين على صعيد العمل في الأمم المتحدة. حيث تحققت المساواة بين الجنسين ولأول مرة في فريق الإدارة العليا التابع للأمين العام. ويشجع بلدي الأمين العام على مواصلة بذل هذا الجهد لضمان تحقيق التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين على نطاق المنظومة. وفي ظل هذا التقدم الملموس، تؤكد دولة الإمارات أهمية مواصلة تعزيز دور وفعالية وكفاءة الجمعية العامة، من خلال تبسيط جداول

وكثافة مع مرور كل عام. وعلينا إيجاد طرق لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة. ولذلك، نعتقد أنه يجب أن نراعي هنا في الأمم المتحدة نفس معايير الشفافية والإنصاف والمساءلة التي نتوقعها في انتخاباتنا المحلية.

والجانب الآخر الذي ينبغي للفريق العامل النظر فيه هو عدد القرارات التي تعتمد عليها الجمعية العامة وتنفيذها. ويجب طرح الأسئلة بشأن فائدة اعتماد نفس القرارات كل عام أو كل عام يليه، أو فائدة اعتماد أكثر من قرار واحد حول نفس الموضوع. هناك مجال للجمعية لتحسين كفاءتها وفعاليتها.

وتؤمن ملديف بعود الأمم المتحدة وأهمية تعددية الأطراف. إننا نتخذ خطوات كبيرة، لكننا نستطيع القيام بالمزيد، ويجب أن نفعل المزيد. ويجب أن نضمن أن تكون لكل دولة عضو في هذه القاعة فرصة متكافئة لإسماع صوتها. ويمكننا، بل وينبغي لنا، بذل كل ما في وسعنا لجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة، حتى يكون للعمل الذي نقوم به هنا أثر حقيقي في الوطن. ويمكننا ويجب علينا أن ننظر إلى الوسائل المختلفة والطرق العديدة التي يمكننا من خلالها، نحن المجتمع الدولي إحداث فرق.

**السيدة حرقوص (الإمارات العربية المتحدة):** السيدة الرئيسة، بداية نود أن نشكركم على عقد هذا الاجتماع الذي يهدف إلى تعزيز دور الجمعية العامة وجعله أكثر فعالية وكفاءة حسبما أكد القرار ٧٢/٣١٣ والذي تم اعتماده بتوافق الآراء في شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن تقديره للممثل الدائم لكرواتيا والممثلة الدائمة لكولومبيا على الجهود التي بذلها خلال الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثانية والسبعين للأمم المتحدة. كما نعرب عن تمنياتنا للممثلة الدائمة للأردن والممثل الدائم لسلوفاكيا بالنجاح في رئاسة الفريق المذكور خلال الدورة الثالثة والسبعين كما تؤيد دولة الإمارات البيان الذي أدلى

اعتمدتها الجمعية العامة منذ ذلك الحين بالإجماع، بما في ذلك إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن بالأمم المتحدة، وهيكل إداري جديد يركز على زيادة الفعالية والمساءلة وتحسينات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتهدف تلك الإصلاحات إلى الإسهام في زيادة الكفاءة والشفافية والاستخدام المسؤول للموارد. وقد وضع الأمين العام، في ذلك الصدد، نموذجاً لوفودنا ونحن نساهم في تنشيط الجمعية العامة. وبالفعل، فإن العديد من الأهداف التي ما فتئ الأمين العام ينهض بها تتصل مباشرة بعملنا. فالقرار ٣١٣/٧٢، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٧ أيلول/سبتمبر، هدف يؤيد تحسين كفاءة الجمعية العامة وترشيده جدول أعمالها، والحد من التداخل فيما بين اللجان الرئيسية الست.

وتواصل الولايات المتحدة، في سبيل زيادة الكفاءة، دعم اعتماد الانتقال إلى عملية استعراض قرارات الجمعية العامة كل سنتين. ونعتقد أنه ينبغي لنا تنفيذ مشروع القرار فعلياً، بدلاً من تخصيص ساعات عديدة في التفاوض عليه. فمن شأن ذلك التحول أن يقربنا من هدفنا المتمثل في تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في الجمعية العامة. ونحث الفريق العامل على النظر بجدية في هذا الاقتراح.

وسنواصل متابعة الاقتراحات أو التوصيات التي تتضمن آثاراً مالية كذلك. وستظل الولايات المتحدة تعارض أي انتقال يزيد عبء الميزانية على الأمم المتحدة والدول الأعضاء، في نهاية المطاف. ويستتير ذلك بالتزامنا القوي بالإدارة المسؤولة لأموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة وبرغبة في الحفاظ على نمو اسمي صفري في ميزانيات الأمم المتحدة.

كما نعيد التأكيد على أن الفريق العامل يجب أن يواصل التركيز على الهدف الرئيسي الذي أوكلته إلينا الجمعية العامة، ألا وهو تعزيز أعمال الجمعية العامة. وسنظل نعارض الجهود الرامية إلى إعادة توجيه عمل الفريق أو توسيع نطاقه بشكل ملحوظ.

أعمال اللجان الرئيسية التابعة لها، وتحسين ممارسات وأساليب عمل هذه اللجان، إلى جانب تعزيز دور رئيس الجمعية العامة ومكتبه، بما في ذلك تعزيز الدور الذي تقوم به الجمعية العامة في عملية اختيار أمين عام الأمم المتحدة.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي استعداداه للتعاون والمشاركة بشكل فعال في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز وتنشيط دور الجمعية العامة.

**السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** تقدر الولايات المتحدة القيادة التي أظهرها السفير درونيك والسفير ميخيا فيليس بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. فقد يسرا سلسلة من المناقشات الهامة بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك أساليب عمل الجمعية العامة وسلطة الجمعية العامة وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. وقادا الفريق العامل، على مدى الأشهر الـ ١٠ الماضية مع التركيز على النتائج، ولذلك نجد أنفسنا في وضع أقوى ونحن نستهل عام ٢٠١٩.

وقد واصل الفريق العامل المخصص، خلال الدورة الثانية والسبعين، تحسين كفاءة وفعالية الجمعية العامة. إننا نتطلع إلى المناقشات المقبلة بشأن إجراء الحملات الانتخابية بهدف تحسين معايير الشفافية والإنصاف، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد لإدارة حملات قوية. ونعتقد أن من شأن ذلك أن يؤدي أيضاً إلى تحسين نوعية الأعضاء المنتخبين. إننا نتخذ هذا الموقف إذ نلاحظ نجاح الحوارات التفاعلية للمرشحين لمنصب الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، ونرحب بتوسيع نطاق هذه الممارسات في المحافل الأخرى، مثل انتخابات مجلس حقوق الإنسان.

وقد أعلن الأمين العام، خلال العام الماضي، عدداً من الإصلاحات الرئيسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

السيد فيتيري لافرونتي ممثل إكوادور، إلى إنشاء لجنة لتقديم توصيات، في جملة أمور، لإزالة الأسلحة النووية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل من ترسانات الأسلحة الوطنية.

وفي نفس السنة، ١٩٤٦، بدأت الجمعية العامة، على أساس مبادرة تقدم بها بلدي، الهند، تناول مسألة النضال العالمي من أجل تكافؤ الفرص لجميع الأعراق من أجل مكافحة التمييز العنصري، الذي كان ينشأ حينها في جنوب أفريقيا. وتشهد تلك الأمثلة على الطابع الطموح والبعيد النظر لمداولات الجمعية العامة، قبل سنوات من بدء أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة التصدي له. ويمكن للجمعية العامة أن تعد العديد من الإنجازات، منذ مرحلتها التكوينية، في وضع جداول أعمال بشأن مسائل تتراوح من التنمية المستدامة إلى تغير المناخ والمحيطات والصحة العالمية والهجرة.

غير أنه يتعين علينا أن نقر بأن سجلنا الجماعي كجمعية عامة سجل متباين. ومثلما يعيد الجنرالات في كثير من الأحيان خوض حروبهم السابقة، كذلك نجد أنفسنا، نحن الدبلوماسيين، نكافح من أجل التغلب على مشاكل إرثنا، في الوقت الذي يتزايد فيه تنوع وتعقيد المتطلبات الجديدة للتعاون الدولي. واليوم، هناك انتشار للتهديدات عبر الوطنية الجديدة، مثل الإرهاب، الذي يتطلب تعاوناً شاملاً؛ وتسريع وتيرة التغير التكنولوجي، الذي يتطلب توسيع نطاق وضع المعايير؛ وتفاقم تدهور البيئة، الذي يتطلب إجراء مناخياً فوراً. وقد أصبحت التحديات التي نواجهها صارخة. ومع ذلك، ظللنا نتخبط، بعقدنا الاجتماعات وبذلنا بعض الجهود الصغيرة لتعزيز التعاون الدولي على هامشها، وتحولنا إلى حماة للوضع الراهن. إن جمودنا كبير، حتى عندما يكون واضحاً أن العمل الجماعي مطلوب. إننا نتجنب اتخاذ الإجراءات، متحججين بأن توافق الآراء مطلوب لكي يحدث التغير.

وتشكر الولايات المتحدة جميع الوفود التي ساهمت في جهود وإنجازات السنة الماضية، ونتطلع إلى العمل مع الفريق العامل المخصص خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

**السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيسة، على حضوركم هنا اليوم وعلى تحديد مسار المناقشة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في تنشيط أعمال الجمعية العامة.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ونعرب عن تقديرنا للممثلين الدائمين لكرواتيا وكولومبيا على توجيههما أعمال الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في الدورة الثانية والسبعين باقتدار، وأهنئ الممثلين الدائمين للأردن والجمهورية السلوفاكية على تعيينهما رئيسين مشاركين للدورة الحالية. وسبق قدم وفد بلدي دعمه الكامل لهما من أجل التوصل إلى نتائج مثمرة.

إن شرعية الجمعية العامة تنبع من عالميتها. فهي المنتدى الأكثر شمولاً الذي يمكن أن تجتمع فيه الدول على أساس التساوي في السيادة لتقاسم الأعباء ومعالجة المشاكل المشتركة واغتنام الفرص المشتركة. ولا يتمثل الغرض الرئيسي من الجمعية العامة في اغتصاب دور الدول ذات السيادة، بل تمكين جميع الدول من خدمة شعوبها بصورة أفضل من خلال العمل معاً. ولا يمكن لأي مؤسسة عالمية أخرى أن تضاهي الطابع التمثيلي للجمعية والمصادقية التي تستمدّها من هذه الصفة التمثيلية.

ويجب ألا ننسى أن الجمعية العامة قد برهنت، في البداية، على مقدرة في القيادة بوضعها جدول الأعمال العالمي في الوقت الذي كانت تواجه فيه تحديات معقدة. وقد كانت المسألة الأولى التي تناولتها الجمعية العامة في دورتها الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ تتصل "بالمشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية". فقد دعا أول قرار اتخذته الجمعية العامة (القرار ١ (د-١))، سيدي الرئيسة، على أساس التقرير الذي قدمه ابن بلدكم،

”إننا نحصد ما نزرع. ونحن من يقرر مصيرنا. تهب الرياح؛ والسفن ذات الأشرعة المنشورة تلتقطها، فتمضي قدما في طريقها، لكن السفن ذات الأشرعة المطوية لا تلتقط الرياح.“

إن جدول أعمال التنشيط يمثل تحديا للدبلوماسية. بيد أنه تحد يستحق التصدي به إذا أردنا تعظيم احتمالات السلام والرخاء في القرن الحادي والعشرين. والهند، في إطار ذلك الجهد، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم بناء.

**السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):**  
يؤيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونعتمد هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسفير فلاديمير درونيك ممثل كرواتيا، والسفيرة ماريا إيما ميخيا بيليس، ممثلة كولومبيا، اللذين عملا بصفتهم الرئيسين المشاركين للعملية التفاوض بشأن التنشيط خلال الدورة الثانية والسبعين. كما نرحب بتعيين سفيري الأردن وسلوفاكيا بصفتهم الرئيسين المشاركين للعملية في فترة عام ٢٠١٩. ونتمنى لهما النجاح في عملهما ونعهد لهما بالدعم الكامل من الوفد الكوبي.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية بالغة الأهمية ضمن الإطار الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة. ويجب أن توطد الطابع الديمقراطي والتشاركي للجمعية عن طريق الممارسة الكاملة للصلاحيات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وضمان الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة والأجهزة الأخرى أولوية من أولويات كوبا. وبناء على ذلك، وعلى النحو المبين في الوثائق المنظمة، شارك بلدنا في أعمال المنظمة منذ إنشائها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥.

وقد اكتسب التكامل والتعاون العالميان أهمية حاسمة في ما شهدناه من توسع المثير للإعجاب في الرفاهية والفرص على مدى السنوات السبعين الماضية. وتتطلب المشاكل العالمية الآخذة في الانتشار أشكالاً جديدة للخطاب. وإن لم تحقق لنا الجمعية العامة كل ما نريد، فالحل ليس هو أن نفقد الأمل فيها. بل، يجب علينا أن نجعلها تحقق لنا نتائج لوقتنا الحاضر.

إن الجمعية العامة مخولة بمناقشة أي مسألة تدخل في نطاق الميثاق - ومن ثم فإنها تضطلع بدور الضمير العالمي، وينصب عليها تركيز الرأي العام باعتباره قوة فعالة. وذلك يتيح لنا جميعاً فرصاً واسعة جداً. فالجمعية العامة توفر سبلاً لمعالجة المسائل. كما تتيح منصات للاتفاق على قواعد مشتركة للعبة وقنوات لتبادل الأفكار والخبرات والممارسات حتى تتمكن البلدان من التعلم من بعضها بعضاً. ولا يشكل اتخاذ القرارات في الجمعية العامة تهديداً للسيادة. إنه تعبير عن المساواة في السيادة وفرصة للجميع للتأثير على حل المشاكل على الصعيد العالمي.

فالعالم يعج بالتحديات الجديدة.

لكن يتعين علينا، لإحداث أثر فعال، القيام بمسيرة جديدة ينبغي أن تبدأ في القريب العاجل.

وبعد أقل من سنتين، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وربما سيتيح لنا جميعاً ذلك الاحتفال فرصة يمكن أن تحفز جهودنا لتجديد المنظمة وتنشيطها. وجدول أعمال ذلك التنشيط ينبغي أن يكون واسعاً وشاملاً وتحويلاً ومستنداً إلى الهدف المتمثل في إحياء الأمم المتحدة. إن الجمعية العامة، بفضل عضويتها العالمية، يمكن أن تشكل رصيذاً قيماً في هذا المسعى من أجل التغيير.

وكما قال سوامي فيفيكاناندا، إحدى الشخصيات الرائدة في الهند الحديثة، ذات مرة:



المسعى يجب أن يتسم بالحياد والمهنية والمسؤولية، بصرف النظر عن أي ضغط يُمارس للقيام بخلاف ذلك. ونأمل أن تُناقش هذه المسألة في العام المقبل خلال عملية التنشيط، وأتُتخذ التدابير المناسبة في هذا الإطار لمنع وقوع هذه الانتهاكات.

إن المناقشات بشأن بعض المقترحات في إطار عملية التنشيط تقوض أحيانا المناقشات السابقة والنتائج المنبثقة عن المنتديات الأخرى التي يكون فيها عقد هذه المناقشات مناسبة ووجيها على نحو أكبر. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على أن عملية التنشيط ينبغي ألا تغير إجراءات اختيار المرشحين. فهذه الإجراءات ترد في القرارات التي أدت إلى إنشاء مختلف الهيئات المعنية، وفي النظام الداخلي للجمعية العامة. وعملية التنشيط ينبغي ألا تستبق دعم أحد الأعضاء لمرشح محدد، أو تشكك في تعيين أحد المرشحين من خلال معايير انتقائية وتمييزية أو تمنعه.

وتشدد كوبا على ضرورة تحقيق التوازن الصحيح فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وفقا للميثاق، وضرورة وقف ميل مجلس الأمن على نحو متزايد وخطير للتعدي على نطاق عمل الجمعية العامة، وهو انتهاك لإجراءات المنظمة.

وكنتيجة لعملية التنشيط، نأمل أن تتعزز عملية التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة حتى يتسنى للأمانة العامة الاستجابة بصورة أكثر فعالية للولايات التي تحددها الدول الأعضاء. ولا يمكن أن تكون لدينا منظمة تستجيب بفعالية للنظام الحديث للعلاقات الدولية دون أن نصلح مجلس الأمن ونجعل الجمعية العامة مركز الحوار والعمل المتعدد الأطراف.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد استعداد وفد بلدي لمواصلة دعم عملية تنشيط الجمعية العامة من أجل تعزيز طابعها الديمقراطي والقائم على المشاركة.

وضمن استدامة ثقة المجتمع الدولي في الأمم المتحدة واستدامة شرعيتها يتطلب أيضا أن تستجيب المنظمة استجابة حقيقية للمصالح الجماعية لأعضائها، ولا سيما لمصالح الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. وفي مناسبات عديدة، شهد المجتمع الدولي عدم تنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة، فضلا عن الافتقار إلى التوافق في الآراء على قرارات بشأن مسائل تؤثر على شعبنا منذ أمد طويل. وتناشد كوبا جميع الدول الأعضاء أن تبرهن على إرادتها السياسية والتزامها بتعددية الأطراف.

ومن واجب الدول الأعضاء والأمانة العامة نفسها أن تحترم الولايات المنصوص عليها في القرارات، فضلا عن الأنظمة والمبادئ التوجيهية التي تنظم عمل المنظمة، التي نساهم جميعا في ميزانيتها وفقا لمبدأ القدرة على الدفع. ونحن نرفض بشدة التلاعب، والابتزاز، والضغط التي يمارسها البعض على الأمانة العامة في انتهاك لإجراءات الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن القرار المتعلق بالتخطيط للمؤتمرات الذي يُعتمد بتوافق الآراء في الجمعية العامة، يدعو في السنوات الأخيرة الأمين العام والدول الأعضاء إلى التقيد بالمبادئ التوجيهية والإجراءات الواردة في الأمر الإداري ST/AI/416 المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي ينظم الإذن باستخدام مباني الأمم المتحدة لتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات الخاصة والمعارض. وعلاوة على ذلك، فإن القرار ينص على أن تكون هذه الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات الخاصة والمعارض متسقة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ونحن نرفض بشدة استخدام قاعات المنظمة لإطلاق وتعزيز حملات ضد الدول الأعضاء فيها، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا، ليس فقط لقرارات وقواعد الأمم المتحدة، بل أيضا لمقاصد ومبادئ الميثاق. ونكرر التأكيد على أن من واجب الأمانة العامة أن تكفل الاحترام الكامل للإجراءات والقواعد الواردة في القرارات والأنظمة والمبادئ التوجيهية الإدارية. وهذا



أقصى لعدد الفعاليات الرفيعة المستوى خلال تلك الفترة. ويمكن توزيعها بالتساوي طوال وقت الدورة. إضافة إلى ذلك، من المهم أن تراعي هذه التغييرات مصالح الدول الأعضاء كافة. ونعتقد أيضا أن أي مبادرات ينبغي أن تستند إلى الامتثال الصارم لنظام تحديد الاختصاصات بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وكثيرا ما يوجه النقد إلى مجلس الأمن للتعدي على اختصاصات أجهزة أخرى في الأمم المتحدة، وهو شاغل نشاطه مع آخرين. وزملاؤنا في مجلس الأمن يعلمون أننا نتوخى الحذر عندما يتعلق الأمر بالنظر في قضايا مواضيعية في المجلس. ومؤخرا، وبدون خطأ من جانبنا، كان هناك عدد متزايد من الجلسات بشأن قضايا من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو مرة أخرى كل من يطرح مثل هذه المبادرات إلى مراعاة ما يمكن للمجلس أن يحققه فعلا بشأن هذه المسائل. فأهمية هذا الموضوع أو ذلك ينبغي ألا تستند إلى ما إذا كان يُناقش داخل المجلس أم لا؛ فهذا نهج غير سليم.

وفي السنوات الأخيرة، أولي الكثير من الاهتمام لمسألتي الشفافية والعملية الديمقراطية في ما يتعلق باختيار الأمين العام وانتخابه. ونحن على استعداد لمواصلة العمل على التحسين الأمثل للنظام القائم بقدر معقول. مع ذلك، نرى أن الأفكار بشأن هذا الموضوع تتطلب، في المقام الأول، دراسة متأنية بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي بموجبه يتم تعيين الأمين العام من قبل الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المهمة الرئيسية تتمثل في اختيار المرشح الأكثر جدارة لمنصب الأمين العام. وجهود الإفراط في التدوين لهذه العملية تحفل بعواقب غير مرغوب فيها.

أما بالنسبة لمسألة تنفيذ قرارات الجمعية العامة، فإن المشكلة هنا كما يبدو ليست مجرد الافتقار إلى الإرادة السياسية. ومن أهم العوامل مدى قابلية تلك القرارات للتنفيذ. وقبل اقتراح أي

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
نرحب بعقد جلسة الجمعية العامة اليوم بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة.

ونود أن نهنئ الممثلين الدائمين للأردن وسلوفاكيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، متمنين لهما كل التوفيق. ونود بعمل الرئيسين المشاركين السابقين، الممثلين الدائمين لكرواتيا وكولومبيا، خلال الدورة الثانية والسبعين. وقد كانت مفاوضاتهما التي أدت في نهاية المطاف إلى اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣١٣/٧٢ في ١٧ أيلول/سبتمبر مفاوضات معقدة. وقد أظهرت مرة أخرى أن النجاح في تنشيط أعمال الجمعية العامة، وهو واجب مشترك بين جميع الدول الأعضاء، لا يتحقق إلا عندما تحظى العملية بالدعم القائم على التوافق الكامل في الآراء. والفهم الواضح لتلك الفكرة مكننا من التوصل إلى نص متوازن. كما سترهّن نتائج جولة المفاوضات المقبلة باستعداد الدول للاستماع إلى بعضها البعض.

والوفد الروسي على استعداد لمواصلة المشاركة بشكل بناء في الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة. ولكن يجب ألا تكون تلك الجهود ذات طابع سياسي، وأن تركز بشكل أساسي على زيادة فعالية هذا الجهاز. ويمكن تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير من خلال زيادة تحسين أساليب عمل الجمعية وتبسيط جدول أعمالها الذي لا يزال مثقلا. وعلى سبيل المثال، لا بد أن نواصل العمل على تحويل بعض بنود جدول أعمال الجمعية العامة إلى النظر فيها مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات، وإزالة البنود التي عفا عليها الزمن.

ونحن نؤيد أيضا المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الأسبوع الرفيع المستوى من المناقشة العامة، ذلك الوقت الذي يجد فيه رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في انتظارهم جدول أعمال مزدحم بالفعل في نيويورك. وننصح بضرورة وضع حد

وبصفتي الوطنية، أود أن أسلط الضوء على نقطتين نرى أن لهما أهمية كبيرة.

أولا، سأتناول تعزيز سلطة الجمعية العامة. نحن مقتنعون، كما ذكر أعضاء الأمم المتحدة في مناسبات عديدة، بأن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، ملزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بمناقشة أي مسألة تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

بيد أنه في بداية الدورة الحالية، شهدنا محاولة لمنع الجمعية من النظر، في إطار سلطتها الخاصة، في مشكلة أثارها عضو. وأنا أشير إلى مبادرة أوكرانيا بشأن بند جديد في جدول الأعمال، عنوانه "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً". والتصويت المسجل بشأن إدراج هذا الموضوع يظهر بوضوح مجموعة هامشية تحاول، تحت ضغط من روسيا، تقويض المسؤولية الخاصة للجمعية العامة. وأعرب عن خالص شكري لكل من أيدوا إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

وليس بمستغرب أن نفس الجدل المثار حول إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة قد أثر أيضا في ما يتعلق بمبادرة مسؤولية الحماية، التي تؤيدها أوكرانيا أيضا. كيف يمكن النظر إلى الجمعية والمنظمة المكونة لها على أن لديهما الفعالية والقدرة على مواكبة التحديات المعاصرة إن استمرت المحاولات الجارية لعرقلة النظر في المشاكل الملحة، خلافا للعديد من الحالات الساكنة، التي تناقش عاما بعد عام، بصورة تلقائية تقريبا، ولم يُسجل أي تغيير يذكر في نتيجتها؟

إن روسيا، كعضو دائم في مجلس الأمن، تسيء استخدام سلطاتها باستمرار. وفي الواقع، هي تحاول تكرار ممارسات المجلس المدمرة في الجمعية العامة وفي المكتب بذريعة الدفاع عن ممارسة توافق الآراء، التي لا وجود لها. إن هذا العضو الدائم يتبع نفس نمط السلوك في مجلس الأمن، حيث لا يكثر بمصادقية المنظمة، وإنما بطموحاته في الانتقام فحسب.

مشاريع قرارات، من المهم السؤال عن مدى إمكانية تنفيذها إن تم اعتمادها. وندعو الجميع إلى الكف عن الدفع بالمبادرات المُسيئة، التي من الواضح أنه لا يمكن تحقيقها، والتي قد تقسم أعضاء الأمم المتحدة بدلا من أن توحدهم. وما من شك في أن القرارات التي تُعتمد بالأغلبية الساحقة من الأصوات، والأمثل بتوافق الآراء، تحظى بفرصة أفضل للتنفيذ. نحن بحاجة إلى العمل على ذلك من خلال الدبلوماسية وإبداء الاستعداد لقبول الحلول التوفيقية. وللأسف، في العام الماضي تبين أن ليس الجميع يتشاطرون هذا النهج الرصين. وبالتالي، لا جدوى تذكر من توقع تنفيذ القرارات التي تركز على المكاسب المشكوك فيها والقصيرة الأجل.

ونتمنى كل النجاح للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ونحن على استعداد للعمل معهما بشكل وثيق.

**السيد كيسليستيا (أوكرانيا) (تكلم بالإسبانية):** بادئ ذي بدء، أود أن أجدد دعم وفدي الكامل لأسلوبكم الشامل، سيدي الرئيس، في إدارة أعمال الجمعية. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص شكرنا للرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، سعادة السيد فلاديمير دروبنيك، الممثل الدائم لكرواتيا، وسعادة السيدة ماريا إيما ميخيا فيليس، الممثلة الدائمة السابقة لكولومبيا، للعمل الذي أنجزاه. وأتمنى للممثلين الدائمين للأردن وسلوفاكيا، سعادة السيدة سيما سامي بحوث وسعادة السيد ميشال ملينار، على التوالي، كل النجاح بوصفهما الرئيسين المشاركين الجديدين، ونتمنى لهما دوام التقدم في عمل هذه الدورة.

إننا نتفق بالكامل مع الرؤية المحددة في البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل قيد النظر اليوم. وأوكرانيا تؤيد هذا البيان.

ومما لا جدال فيه أيضا أنه يجب على الأمانة العامة وجميع الوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تمتثل لنص وروح القرارات التي اعتمدها الجمعية في ممارستها اليومية على الرغم من الضغط والتلاعب من جانب الدولة المعتدية.

وأود في ختام ملاحظاتي أن أؤكد أنه وبالرغم من أن جهودنا المشتركة المبذولة في تنشيط أعمال الجمعية العامة قد أسفرت عن نتائج ملموسة بالفعل، فلا يزال هناك مجال كبير لأن تصبح هذه الهيئة ومقرراتها أكثر فعالية وأن تكون الأمم المتحدة أكثر أهمية بالنسبة للجميع.

**السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):** تود الصين أن تشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم.

وعلى مدى أكثر من ٧٠ عاما من تاريخها، أسهمت الأمم المتحدة إسهاما ممتازا في صون السلام والاستقرار وتقدم المجتمع البشري. وأصبحت المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وتعددية الأطراف من حيث الأيديولوجية والممارسة وحققت فوائد ملموسة لشعوب العالم. بيد أن العالم يواجه الآن تحديات جديدة وناشئة. وتتداخل المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية لتشكل معضلة معقدة للغاية. وأصبح تدهور الحالة الأمنية باعثا على القلق العميق. وأصبحت القواعد الدولية عرضة للهجوم في حين يستمر التشكيك في الآليات المتعددة الأطراف. وأصبح عالمنا بحاجة أكثر من ذي قبل إلى تعددية الأطراف ومنظمة أقوى للأمم المتحدة.

ويتطلع المجتمع الدولي عموما إلى الأمم المتحدة لأن تضطلع بدور أكبر في صون السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة وزيادة التعاون الدولي والنهوض بتعددية الأطراف. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الصين، بصفتها رئيس مجلس الأمن، مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع المعنون "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة"

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء التحضيرات غير القانونية لما يسمى بالانتخابات في أراضي دونباس المحتلة مؤقتا في أوكرانيا (انظر S/PV.8386).

وماذا رأينا قبل أقل من أسبوعين فيما بعد؟ في انتهاك لاتفاقات مينسك وللقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) أجرت السلطة القائمة بالاحتلال ما يسمى بالانتخابات يوم الأحد الماضي. وكما كان متوقعا، فإن روسيا فيما يبدو هي الدولة الوحيدة التي اعترفت بنتائج تلك الانتخابات مبرهنة بذلك على حجب غرضها الحقيقي المتمثل في حجب الجرائم التي ارتكبت في أوكرانيا.

ثانيا، سأنتقل إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. لا يزال مدى تنفيذ القرارات المتخذة مقيدا بمستوى استعداد البلدان للامتثال لها. ويقوض أسلوب التنفيذ الانتقائي هذا للقرارات قدرة الأمم المتحدة على إحداث تغيير حقيقي في مختلف الأوضاع الميدانية. وفي عام ٢٠١٤ أكدت الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٢٦٢، التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ومنذ ذلك الحين، أدانت الجمعية العامة في قراراتين لاحقين بشأن حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم في أوكرانيا: القرار ٧١/٢٠٥ المتخذ في عام ٢٠١٦ والقرار ٧٢/١٩٠ المتخذ في عام ٢٠١٧ للاحتلال المؤقت لجزء من أراضي أوكرانيا.

وقد حظيت جميع القرارات المذكورة أعلاه بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء وبعثت برسالة واضحة من أعضاء الأمم المتحدة للدولة المعتدية مفادها أن المنظمة على استعداد للدفاع عن قيمها. ومع ذلك، لا يزال يتعين تنفيذ تلك القرارات. لا يزال العالم يشهد انتهاكات فظيعة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ما دام العدوان العسكري الأجنبي على أوكرانيا والاحتلال المؤقت لأجزاء من أراضيها مستمرا.

المتحدة وصون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق المساواة بين الجنسين والمهاجرين واللاجئين وصون البيئة وتوفير العمل اللائق وإيلاء العناية للشباب والسلام والأمن. ويعد تنشيط أعمال الجمعية العامة بعدا هاما في تلك الأولوية. وندعو عموم العضوية في الأمم المتحدة إلى أن تعمل على أساس موحد بهدف المضي قدما بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

وتؤيد الصين الجمعية العامة في جهودها الرامية إلى تحسين أساليب عملها، وتبسيط عمليات صنع القرار وتعزيز كفاءتها. وينبغي أن تركز الجهود على تحسين نوعية الوثائق والتقارير بجعل محتواها أكثر إيجازا وأن تكون تحليلاتها وتوصياتها هادفة بصورة أفضل حتى تكون أكثر واقعية وعملية المنحى. ويجب على الدول الأعضاء احترام قدسية قرارات الجمعية العامة وضمان تنفيذها بفعالية بغية الحفاظ على سلطة الجمعية العامة. ويعد حسن أداء مكتب رئيس الجمعية العامة ضمن العناصر التمكينية الهامة لإدارة الجمعية العامة بطريقة سلسلة. وتؤيد الصين تعزيز الموارد البشرية والمالية لمكتب رئيس الجمعية العامة كي يتمكن المكتب من تعزيز فعالية أداء المهام المنوطة به.

وإن لعموم العضوية في المنظمة آمالا كبيرة في تنشيط أعمال الجمعية. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تبذل جهودا ملموسة لأجل تنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وأن تمضي قدما وبصورة مستمرة بتنشيط أعمال الجمعية في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، مسترشدة في ذلك بمبادئ المشاورات الديمقراطية والتقدم التدريجي والاستراتيجية الرامية للتصدي لأسهل المهام أولا.

وترحب الصين بتعيين رئيسة الجمعية العامة الممثلين الدائمين للأردن وسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص. ونحن على استعداد لتقديم الدعم الفعال لعمل الرئيسين المشاركين والمساعدة في إحراز التقدم في هذا البند

(انظر S/PV.8395). وأخذ الكلمة ممثلو أكثر من ٧٠ بلدا ومنظمة دولية وبعثوا رسالة قوية بشأن الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. وأكدوا مجددا ضرورة التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزام الثابت بتعددية الأطراف والحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد، والتصدي المشتركة للتحديات العالمية.

ولا تزال الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة بموجب الميثاق. وهي أيضا الجهاز التداولي الرئيسي عندما يتعلق الأمر بالسياسات. ويعد تنشيط أعمال الجمعية العامة مسألة ترتبط بالمصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء وقد باتت عرضة للخطر وذات آثار كبيرة وبعيدة المدى على تعزيز سلطة الأمم المتحدة ومصداقيتها. وترى عموم العضوية، ولا سيما البلدان النامية، أنه ينبغي للجمعية العامة أن تحسن أعمالها على أساس مستمر وأن تفي تماما بمسؤولياتها بموجب الميثاق.

وينبغي للجمعية العامة، أن تركز - في ضوء تطورات الحالة الدولية والتحديات الكبيرة التي تواجه الأمم المتحدة على مختلف الجبهات - على استعراض المسائل الرئيسية التي تشكل شاغلا لعموم العضوية والتصدي لها، وخاصة تلك التي تؤثر على المصالح الحيوية للبلدان النامية. وينبغي للجمعية العامة أن تركز بقدر أكبر على مسائل التنمية وأن تضطلع بدور أكبر في تعزيز التعاون الإنمائي الدولي. ويجب على الجمعية العامة أيضا أن تعزز تعاونها مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى، مع مراعاة التقسيم السليم للعمل بهدف الاستفادة الكاملة من مزايا كل منها. ويجب عليها تعزيز المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين والتنسيق والتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفقا للميثاق.

وتعرب الصين عن تقديرها لمبادرة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، لإيلاء الأولوية، في جملة أمور، إلى تنشيط الأمم

وصغيرها، مع بعضها البعض على أساس المساواة في السيادة. وتحث إندونيسيا الجميع على القيام بدورهم الكامل بغية التأكد من أن الجمعية العامة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة تحقق النجاح في الوفاء بولاياتها.

ليس هناك منبر أفضل للتعامل مع القضايا العالمية من الجمعية العامة، لأنها تمثل بشكل فريد مجمل أعضاء الأمم المتحدة بما لديهم من معلومات ثرية وحكمة جماعية. وعندما نقول أننا ملتزمون بتعددية الأطراف، يكون علينا عندئذ التزام بتنشيط هذا الجهاز وجعله يتسم بالكفاءة والفعالية ويتكيف مع تحديات الألفية الجديدة. تؤيد إندونيسيا الجهود العملية التي يمكن أن تنشط أعمال الجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، الجهاز الموجه والقادر على الوفاء بتوقعات مواطني العالم اليوم.

لن أشرح موقف إندونيسيا بالتفصيل بشأن المجموعات المواضيعية الأربع، إذ أن وفدي سيعرض وجهات نظره في الاجتماعات المقبلة الخاصة بكل مجموعة من المجموعات. في الوقت الحالي، يود وفدي أن يقترح النقاط الإضافية التالية بشأن سبل المضي قدما بينما نحاول تعزيز سعينا المشترك لجعل الجمعية أقوى.

أولا، يجب علينا جميعا ضمان التنفيذ الكامل للقرار ٣٢١/٦٩. وفي هذا السياق، يجب أن نقوم بدورنا لضمان أن تواصل الجمعية العامة الاضطلاع بدور قيادي في عملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة. الممارسات والدروس المستفادة من التجارب السابقة، في حين أنها ماثلة في أذهاننا، ينبغي وضعها في وثيقة للدروس المستفادة. ستكون وثيقة مرجعية مفيدة لعمليات اختيار وتعيين الأمين العام في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، أتاح القرار أيضا انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل بدء فترة ولايتهم بستة أشهر. كما تم فتح آفاق جديدة فيما

الهام من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال هذه الدورة والإسهام مجددا في حماية التعددية والسعي المشترك إلى تحقيق السلام والتنمية.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة، فضلا عن العديد من النقاط الهامة التي أترقوها في بيانكم الافتتاحي. ونود أيضا، بطبيعة الحال، أن نهنئ الرئيسين المشاركين المقبلين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وهما زميلانا من الأردن وسلوفاكيا. ونؤكد لهما على مساهمة إندونيسيا المتواصلة والنشطة في الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج مثمرة في الفريق العامل. وأود أيضا أن أشكر الرئيسين المشاركين السابقين، زميلينا من كرواتيا وكولومبيا، على قيادتهما المهمة.

تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

منذ أن أصبح تنشيط أعمال الجمعية العامة بندا متميزا من بنود جدول الأعمال في عام ١٩٩١ وبعد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عندما تم تشكيل الفريق العامل المخصص، أحرز تقدم على جبهات متعددة. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل كفالة أن عملنا هام. من تبسيط جدول الأعمال إلى هيكلة المجموعات الأربع في الفريق العامل المخصص وعقد المداولات الرفيعة المستوى بشأن أهمية السلام العالمي والأمن والتحديات الإنمائية، فقد زادت أهمية وتأثير الجمعية العامة.

إن العديد من التحديات التي تواجه عالمنا اليوم ذات طبيعة مترابطة ومتعددة الأبعاد وتتطلب استجابة متكاملة. ولا يمكن التصدي لهذه التحديات إلا إذا كانت الدول مستعدة للعمل معا لحل هذه المسائل وفقا لذلك. إن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الرئيسية لتعددية الأطراف، حيث تتفاعل الدول، كبيرها



في الفقرة ٢ من المادة ٩ "لا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة" لقد أحرزنا قدرا من التقدم حتى الآن، على الأقل بإضافة مقعد لكل وفد من الوفود في هذه القاعة، لتصبح ستة مندوبين لكل عضو. سؤالي، الآن، هو: هل هذا يكفي؟ ألا ينبغي لنا أن نفعل المزيد من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة؟ أقول إنه يجب أن نفعل المزيد. إننا نقرب من الاحتفال بمرور ٧٥ عاما على وجود الأمم المتحدة، وإن تمكنا من تنشيط أعمال الجمعية العامة والأجهزة الأخرى بغية تحسين تلبية رغبات دوائرها الانتخابية، أي شعوب العالم، فسيكون ذلك موعدا مستهدفا جيدا وهدية عيد ميلاد جيدة للأمم المتحدة.

إندونيسيا، من جانبها، مصممة على مواصلة الاضطلاع بدورها في الفريق العامل وغيره من المحافل لتعزيز الجمعية العامة بحيث يمكن للجمعية أن تبين على نحو كامل أنها البرلمان العالمي الحقيقي للدول.

**السيد هالالي (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** يود وفد بلدي أن يتقدم بالتهنئة لسعادة السيدة سيما بحوث، الممثلة الدائمة للأردن، وسعادة السيد ميشال ملينار، الممثل الدائم لسلوفاكيا، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود أن نقدم دعما الكامل لهما، فضلا عن استعدادنا للعمل معهما أثناء عمل الفريق العامل في الاجتماعات المقبلة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر الرئيسين المشاركين السابقين، فضلا عن الأمانة العامة، ولا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، على الجهود الدؤوبة والمهنية والدعم النشط طوال أعمالنا.

ويحيط وفدي علما بالتقدم الملموس المحرز في تنشيط أعمال الجمعية العامة. إننا نرحب بالتطورات الإيجابية في أعمال الفريق العامل خلال الدورة السابقة، وندعو إلى مواصلة توطيد ما حققناه. على الرغم من التقدم المحرز، فإن عملية تنشيط

يتعلق بالشفافية والمساءلة لمكتب رئيس الجمعية العامة. ونحن جميعا نتطلع إلى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة.

ثانيا، فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية، تقترح إندونيسيا أن تقوم الجمعية العامة ولجانها الرئيسية بتبسيط جداول أعمالها والتركيز على تفعيل الالتزامات من أجل تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. ونشكر غيانا على ما قامت به من دور قيادي. وينبغي لنا أيضا تبسيط عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى، وزيادة التركيز على تنفيذ مختلف الالتزامات التي تم بالفعل التعهد بها. وتوصي إندونيسيا كذلك بأن تقوم الجمعية العامة باتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز الوعي العام بالأدوار والأنشطة التي تضطلع بها. وتشجع إندونيسيا أيضا تحسين التغطية الإعلامية لأعمال الجمعية العامة.

ثالثا، ينبغي للجمعية العامة أن تعزز تعاونها مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة. وفيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، ينبغي تعزيز المشاورات بين الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية. يمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم إسهاما إيجابيا في عمل الجمعية العامة والأمم المتحدة عموما.

وتوصي إندونيسيا بأن القرارات العديدة التي تدرج في إطار البند ١٢٨ من بنود جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى"، يمكن أن يشمل بشكل أنسب مناقشة تلك المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هذه القرارات قابلة للتنفيذ وعملية المنحى وتهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

قبل الحضور إلى هنا، ألقيت نظرة على ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الرابع الخاص بالجمعية العامة، وأردت معرفة الفرق بين الحالة عام ١٩٤٥ والحالة الآن. الواضح يرد



مشاريع القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لضمان توحيد العديد من القرارات والتشجيع على عدم تقديمها إلا مرة كل سنتين أو حتى كل ثلاث سنوات، حيثما كان ذلك ممكناً. ومن المهم بنفس القدر مواصلة العمل على تحسين أوجه التآزر والاتساق بين بنود جدول أعمال مختلف اللجان. وبالمثل، ينبغي أن نكفل أن يتماشى جدول أعمال الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذه ضرورة مطلقة يجب تعزيزها.

أخيراً، ولكي يضطلع رئيس الجمعية العامة بدوره، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، بفعالية وكفاءة، وكي لا يتكبد البلد الأصلي للرئيس أو الرئيسة معظم النفقات بعد ذلك، يجب تزويد رئيس الجمعية بالموارد اللازمة، والتي يجب ألا تأتي في شكل صناديق استثمارية وتبرعات من الدول الأعضاء فحسب، بل يجب، وعلى وجه الخصوص، أن تأتي في صورة تمويل كاف من الميزانية العادية أيضاً.

**السيد أمايو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالثناء عليكم، سيدي الرئيسة، للطريقة القديرة التي تديرون بها أعمال الجمعية العامة منذ انتخابكم. كما ينوه وفد بلدي مع التقدير بالعمل الكبير الذي اضطلع به الرئيسان المشاركان من كرواتيا وكولومبيا للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثانية والسبعين. ونغتنم هذه الفرصة أيضاً لنعرب عن تهانينا الحارة للممثل الدائم للجمهورية السلوفاكية والممثل الدائم لمملكة الأردن على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل في هذه الدورة، ونتمنى لهما كل النجاح. وتؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باسم حركة بلدان عدم الانحياز بشأن الفريق العامل.

كما يشير وفد بلدي إلى أن هذا التبادل للأفكار العملية المنحى المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة يأتي في الوقت المناسب، ويتماشى مع الأولويات الاستراتيجية لهذه الدورة،

أعمال الجمعية العامة تتطلب التزام جميع الدول الأعضاء، فضلاً عن الإرادة السياسية الحقيقية حتى يمكن لتعددية الأطراف أن تثمر وتحقق أهدافها النبيلة.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية الحوار بروح توفيقية، بحيث يمكننا الإسهام معا لتحسين عملنا في الجمعية العامة، والمنظمة بشكل أعم. ومع التقدم الملموس الذي أحرزناه، فإننا نرحب بالجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في المناصب العليا. ونرحب على وجه الخصوص بتنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي تنطبق على منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة جزء رئيسي من إصلاح المنظمة. ونعتقد أن الإصلاحات الهامة التي أدخلها الأمين العام منذ توليه قيادة منظمنا ستسهم بشكل عام في جهودنا الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. والحفاظ على التوازن المؤسسي بين الجمعية العامة والهيئات الأخرى للأمم المتحدة أمر حيوي إذا أردنا تحسين فعاليتها وكفاءتها وتمكينها من الوفاء بالولاية المنوطة بها.

علاوة على ذلك، نشير إلى أهمية أن تحترم الجمعية العامة ومجلس الأمن أحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن المهام والصلاحيات المنوطة بكل منهما.

وعلى هذا النحو، يجب أن ننفذ بصورة كاملة الفقرة ١ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه "عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رُسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف".

كما نؤكد من جديد على الحاجة إلى التنشيط المتوازن لعمل اللجان الرئيسية من أجل تحقيق نتائج طويلة الأجل للعملية ككل. لقد شهدنا في السنوات الماضية زيادة هائلة في عدد

التمثيل الجغرافي العادل سيضيف قيمة إلى عمل اللجنة من خلال توسيع نطاق الخبرة الفنية لديها من مختلف المناطق.

أخيراً، فيما يتعلق بترشيح جدول أعمال الجمعية العامة مع التركيز على التنفيذ، ينبغي إعطاء الوقت الكافي للنظر في البنود التي تهم البلدان النامية، مثل تمويل التنمية و "جدول أعمال القرن ٢١: برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة" وصلاقتها بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي الختام، تؤكد كينيا من جديد التزامها بمواصلة المشاركة والإسهام بصورة بناءة في إجراءات تنشيط أعمال الجمعية العامة، الجهاز التداولي الرئيسي لصنع السياسات في الأمم المتحدة.

**السيد جاد (مصر):** بداية، نرحب بعقد هذه الجلسة السنوية المتعلقة ببندين هامين (١٢٢ و ١٢٣) ضمن جدول الأعمال، وهما تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة. واسمحوا لي هنا أن أهنئ الممثلين الدائمين لكل من الأردن وسلوفاكيا على رئاستهما المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والسبعين الجارية.

إن وفد مصر يؤيد بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه وفد الجزائر في مستهل جلستنا.

في ضوء الدور المركزي للجمعية العامة في إطار الأمم المتحدة باعتبارها الجهاز الرئيسي ذا العضوية العالمية والمحفل الأكثر فساحة للتمثيل الدولي والتداول المتعدد الأطراف، نرى أن تنشيط الجمعية العامة جزء لا يتجزأ من الجهود الأوسع الهادفة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة ككل. وبالتالي، فإن تحسين فعالية الجمعية العامة وتطوير كفاءتها هي بالتأكيد الخطوة الأولى نحو أمم متحدة أكثر ديمقراطية وشمولاً من أجل القيام بمهامها الدولية وواجباتها الجسام وفقاً للميثاق.

وهي تعزيز تعددية الأطراف وكفالة رفاه جميع الناس وتحقيق استدامة الكوكب. ونرحب باتخاذ القرار ٣١٣/٧٢ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة دون تصويت. وفي حين أُحرز تقدم كبير، نلاحظ أن المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ ذلك القرار كانت طويلة وشهدت خلافات على العديد من المسائل، المرحلة في معظمها من دورات سابقة.

حتى بينما نتكلم عن تنشيط أعمال هذه الهيئة، ينبغي أن ندرك أن الأسباب الكامنة وراء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل أوسع نطاقاً بكثير وأن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات مع التركيز على التنفيذ. وندعو إلى أن تبدي جميع الدول الأعضاء الاستعداد السياسي، بل والنوايا الحسنة، للتغلب على تلك الخلافات المستمرة في الرأي أو التحديات. ولذلك، يرحب وفد بلدي بقرار إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، في هذه الدورة، كما حدث في السابق، والذي سيكون باب المشاركة فيه مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن تتم معالجة بعض المسائل الخلافية المبينة بالتفصيل في البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز من أجل مواصلة تحسين فعالية وكفاءة الجمعية العامة وأساليب عملها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

أولاً، فيما يتعلق باختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين، نعتقد أن ينبغي السعي لتحقيق توازن سليم بين الشفافية والسرية. ويتعين أن تكون الدول الأعضاء على دراية جيدة بشأن العملية وأن تفهم تماماً أساليب عمل مجلس الأمن. وينبغي أن تعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن بطريقة متكاملة وليست تنافسية، أو أن يُظهر ذلك. ومن شأن تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة النهوض بهذا التكامل.

ثانياً، فيما يتعلق بالعضوية في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فإن إجراء استعراض للعضوية بهدف ضمان

الأجهزة واختصاصاتها ونطاق ولاياتها طبقا للميثاق. وعلى هذا الأساس، نأمل في زيادة التنسيق والتعاون والتفاعل بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، خاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، من أجل معالجة أفضل وأكثر فعالية للقضايا العالمية، خاصة تلك المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين.

وأود هنا أن ألقى الضوء على بعض القضايا ذات الأولوية بالنسبة لمصر في إطار موضوعات تنشيط أعمال الجمعية العامة.

أولا، أهمية تفعيل دور الجمعية العامة وتطوير آلياتها عند التعامل مع الأزمات الدولية الملحة بالتنسيق مع بقية أجهزة الأمم المتحدة المعنية. ثانيا، ينبغي توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لضمان سلاسة العمل في المنظمة. وفي هذا السياق، نؤكد على ما جاء ضمن بيان حركة بلدان عدم الانحياز بشأن الضرورة الملحة لتعديل المادة ١٥٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة بحيث يتم توسيع عضوية اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والميزانية تفعيلا للقاعدة الراسخة للتمثيل الجغرافي العادل لكافة المجموعات الجغرافية، خاصة أن المجموعة الأفريقية، وشأنها شأن الآسيوية واللاتينية تعاني من نقص ملحوظ في عدد ممثليها ضمن هذه اللجنة مقارنة بغيرها من المجموعات الجغرافية الأخرى.

ختاما، نحن نتطلع معكم إلى المضي قدما نحو تنفيذ الإصلاحات الجديدة للأمين العام والتي تم إقرارها مؤخرا في مجالات تطوير هيكل ودور المنظمة اتصالا بمحور السلم والأمن والمنظومة التنموية والجوانب الإدارية والمالية. ونتطلع إلى التعاون المستمر مع كافة الدول الأعضاء نحو تحقيق هذه الأهداف والغايات بما يحقق صالح الدول والشعوب التي تعقد آمال على هذه المنظمة الدولية.

وأود أن أعرب مجددا عن عميق الامتنان والتقدير للجهود الكبيرة الدؤوبة التي يقومون بها، السيدة الرئيسة، مع أعضاء هيئة مكتب رئيس الجمعية العامة الموقرة.

كما ندرك جميعا، فإن لدى الجمعية العامة أدوارا حيوية طبقا للمادة ١٠ من الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أن لها أن تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه. كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور. كما أن البند ٣ من المادة ١١ من الميثاق يعطي للجمعية العامة الحق في أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وإيماء للمادة ١٥، تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها. وتشمل هذه التقارير بياناً عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدوليين. كما تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة وتنظر فيها.

إن قرار الجمعية العامة الأخير ٣١٣/٧٢، الذي اعتمد بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر المنصرم، إنما يعطي المزيد من الزخم لمسار توطيد دور وسلطة الجمعية العامة. وبناء عليه، نتطلع للتنفيذ الكامل لهذا القرار والبناء على ما حققه، خاصة في مجالات تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة وتطوير أساليب عملها إداريا وتنظيميا وفنيا وموضوعيا. ودعم الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة والنظر في كيفية الارتقاء بعملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة.

تواجه الأمم المتحدة اليوم تحديات بالغة وتجاهه تهديدات دولية خطيرة، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة جذور الأزمات والصراعات حول العالم. يستلزم هذا بالضرورة التعاون بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في سياق من تضافر الجهود وتنسيق التحركات وتكامل المساعي الدولية. مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار التوازن الدقيق بين وظائف تلك

ونرى تبريرا كبيرا لإسناد وظائف دائمة إضافية إلى مكتب رئيس الجمعية العامة. ومن بين المسائل الأخرى، نؤكد من جديد تأييدنا لاستعراض تكوين اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بهدف التوسع المحتمل لها، بالنظر إلى الزيادة في عضوية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٧.

تعرب بنغلاديش عن تقديرها للمبادرات التي اتخذتها اللجان الرئيسية بإدخال المزيد من الكفاءة في أساليب عمل كل منها. ونرى ميزة في مواءمة بعض من هذه التدابير التي تهدف إلى رفع درجة الكفاءة في جميع اللجان، حيثما أمكن ذلك. مسألة إدارة الوقت، لا سيما فيما يتعلق بالمجموعة والبيانات الوطنية مثال محدد على ذلك. من المهم جدا الإبقاء على النهج القائم على توافق الآراء، وهو أمر وثيق الصلة بأي عمل للجنة، من أجل المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء. ولاحظنا خلال هذه الدورة انخفاضاً شديداً في النسبة المئوية للقرارات التي تتخذ بتوافق الآراء في اللجنة الأولى بالمقارنة بالعام الماضي.

ويعترف على نطاق واسع بالحاجة إلى مزيد من التبسيط في عدد البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. كذلك يجدر اتباع نهج مماثل في حالة عدد من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة. وهو نهج يستحق نظرنا الجماعي لدراسة ما إذا كان تقاطر القرارات بشأن المسائل التي يمكن تناولها بسهولة في إطار عدد من القرارات القائمة يصب بالفعل في جهودنا الوطنية ومصالحنا المشتركة في الأجل الطويل. فلا تحتاج أي مبادرة وطنية أو إقليمية إلى إبراز أو تعزيز قضايا معينة لكي تترجم إلى قرار جديد تماما. إننا نرى ميزة كبيرة في اتخاذ الجمعية العامة قرارات معينة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. لذلك يتطلب تناول ذلك بروح من المرونة والتكيف بين جميع الوفود المعنية، ويفضل أن يكون ذلك على أساس مجموعة معايير موضوعية لتحديد أهمية وتواتر مختلف القرارات.

إن مسألة الاستغناء عن المناقشة العامة، أو الجزء الرفيع المستوى من الدورة السنوية للجمعية العامة أصبح موضوعا شديدا

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونشكر رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين على ما عرضته من أفكار وعلى ربطها بين مسألة تنشيط الجمعية العامة بالأهمية الفائقة للتمسك بقيم ومبادئ تعددية الأطراف. ونعرب عن تقديرنا لالتزامها بتعزيز الإنصاف والنزاهة والشفافية في عمل الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد ثقتنا في إدارتها القديرة للجهاز التداولي الرئيسي لتقرير السياسات في الأمم المتحدة. وبنغلاديش تواصل التشديد على أن العلاقات الوظيفية بين الأجهزة الرئيسية يمكن زيادة تعزيزها باحترام الاختصاصات والمسؤوليات الخاصة بكل منها. ويمكن زيادة كفاءة الأجهزة المعنية من خلال الجهود الجماعية المبذولة لبناء التآزر وأوجه التكامل وتجنب الازدواجية والتداخل. ونثني على الحوار المنتظم الذي تعقده رئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، نخطط علما على وجه الخصوص بالاجتماع المشترك الذي عقد هذا الشهر لإعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء بتعزيز تعددية الأطراف من خلال تنشيط الأمم المتحدة.

وبنغلاديش ترحب باتخاذ القرار ٣١٣/٧٢ بتوافق الآراء في وقت سابق من هذا العام، وتتطلع إلى التواصل البناء فيما بين الوفود في السنة المقبلة. وندعو إلى ضرورة إبداء المرونة فيما يتعلق بمعالجة بعض المسائل الهامة المعلقة. ونخطط علما بالتغيرات التدريجية المبذولة، لكننا نشدد على الحاجة إلى نهج أكثر جرأة وأكثر حسما بكثير من أجل تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة. وقد شهدنا بعض التغيرات الملحوظة في عملية تعيين الأمين العام، وإجراء الانتخابات في مختلف الهيئات، ومواصلة تعزيز الشفافية والفعالية والذاكرة المؤسسية لمكتب رئيسة الجمعية العامة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين على مستوى الإدارة العليا.

نشدد على ضرورة الحفاظ على هذه الاتجاهات مع جعل المصلحة العليا للأمم المتحدة مهياً لتحقيق الغرض المنشود.

هنا في الجمعية العامة، المكان الذي يمكننا فيه أن نجد الإجابات والحلول المقبولة، وكلها تركز على تعددية الأطراف. وشأننا شأنكم في هذا الصدد، سيدتي الرئيسة، نعتقد أننا بحاجة إلى تكييف وتنشيط أعمال الجمعية العامة بغية تحقيق أهدافنا بأفضل طريقة ممكنة. ومهما بدا الأمر صعباً، يمكن تحقيقه، إذا ما توفرت الإرادة السياسية القوية لتحقيق ذلك. ولا بد للجمعية العامة من أن تعمل بسلاسة، وكفاءة، قدر الإمكان.

سيدتي الرئيسة، في رسالتكم المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قررتم تعيين زميلي، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، وأنا، الممثلة الدائمة للأردن، بوصفنا رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. يتشرف الرئيسان المشاركان في الاعراب عن تقديرهما العميق على ثقتكم بنا، ونتوق إلى عملية سلسة وشاملة وشفافة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر الرئيسين المشاركين السابقين، الممثلين الدائمين لكرواتيا، وكولومبيا، على عملهما الدؤوب للدفع قدماً بتنشيط جدول الأعمال.

اسمحوا لي أيضاً أن أشكر جميع الذين تكلموا هذا الصباح. تؤكد بياناتهم استعدادهم للمشاركة بطريقة شاملة وموضوعية في العديد من المسائل ذات الصلة في تحسين وإثراء أعمال هذه الهيئة العظيمة، أي الجمعية العامة. بصفتنا الرئيسين المشاركين، سنبدأ في إجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود والمجموعات التي ترغب في المشاركة في العملية للوقوف مبكراً على الآراء والشواغل التي يتعين علينا معالجتها. يتوق الرئيسان المشاركان إلى العمل معاً من أجل التوصل إلى وثيقة توافقية متينة. ونتوق إلى تحقيق نجاحنا المشترك في هذا المسعى.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٢٢ و ١٢٣ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

الأهمية بالنسبة للعديد من الوفود. وقد يكون من الضروري في هذه المرحلة تحديد بعض المعايير الواضحة للتنظيم المناسبات خلال الأسبوع الرفيع المستوى، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المهمة لمحور التركيز الرئيسي للمناقشة العامة والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تنعقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وتقدر بنغلاديش التغييرات التي أدخلت على شكل يومية الأمم المتحدة وإنتاجها وتحريرها، وهي ملائمة للمستعملين. ونقدر الفرصة المتاحة للبعثات الدائمة للدخول في حوار مع الأمانة العامة من أجل المساعدة على معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك والشواغل بطريقة تفاعلية وشفافة.

في الختام تتوق بنغلاديش إلى المشاركة البناءة في المناقشات المواضيعية والمفاوضات بشأن مشاريع القرارات المقبلة التي يجري إعدادها برعاية الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

**السيدة بحوث (الأردن):** أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي تعد أكبر جهاز متعدد الأطراف والأكثر ديمقراطية. يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، أي سلوفاكيا والأردن.

إن العالم يواجه تحديات هائلة تتهدد قيمنا الإنسانية والأسس التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، من قبيل تزايد الأجيال والبطالة، والاستبعاد، والظروف الاقتصادية الصعبة، والنزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف المقترون بالعنف، وتغذية نزعة التطرف، وقضايا اللاجئين، والهجرة، وتغير المناخ، والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لدينا تحدٍ يتمثل في كفاءة سبل وأساليب العمل في الأمم المتحدة وينعكس بصورة إيجابية على الطريقة التي نتصدى بها لتلك التحديات، والكيفية التي يمكننا بها العمل لتحسين حياة الناس على هذا الكوكب.